الإعمار والتنمية
دراسة مقارنة
بين الفكرين الاسلامي والتقليدي

دكتور/ أحمد عبد الحميد محمد ذكر الله(*)

المقدمة:

إن المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي يلاحظ تطوراً مستمراً وواضحاً في مفهومها ومحتواها، وكان هذا التطور بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال .

كما برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر «آدم سميث» في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء ، وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصادات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر ـ كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث، أو التصنيع.

لقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن

(*) مدرس الاقتصاد بقسم الاقتصاد كلية التجارة «بنين» ـ جامعة الأزهر
بريد الكتروني : AhmedZekralla@yahoo.com

طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

ونظراً لازدياد حدة المشكلات الاقتصادية، والآثار السلبية الناتجة عن التطبيق، وملاحقة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومحاولة استيعابها، ودمج مستجداتها كأسباب مستحدثة لتحقيق الهدف ، فقد تطور مفهوم التنمية أكثر من مرة ليصبح أكثر شمولاً ومراعاة للأبعاد الإنسانية.

الا أن ملاحظة الواقع الاقتصادي العالمي وسيطرة العالم الغربي علي مقدرات الكرة الأرضية ، يدل - بما لا يترك مجالا للشك - علي قصور هذا المفهوم. فمن الناحية النظرية ما زال قابلا للتطور استجابة لتراكم الخبرة الانسانية، وعملياً توافق المفهوم دائماً في مراحله المختلفة مع التطور الحضاري والاقتصادي للعالم الغربي ولعل هذا يفسر فشل معظم الدول النامية في اللحاق بركب التنمية.

على الجانب الآخر يبرز مفهوم الإعمار برؤيته الاستخلافية ، وتوازنه داخلياً وخارجياً، وانطلاقه من الخصوصية الحضارية الإسلامية المستوعبة لكافة الثقافات ، ليفوق مفهوم التنمية ليس فقط في مجال السبق ، وانما كذلك من حيث الإحاطة والشمول لكافة الأبعاد التنموية، التي تعمل علي اكتشاف موارد المجتمع وتنميتها بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي في نفس الوقت بناء للإنسان وتحريرا لكفاءاته وإطلاقا لقدراته.

تحديد مشكلة البحث :

رغم مرور مايزيد عن قرن كامل حاولت فيه البشرية تحديث مفهوم التنمية، الا أنها مازالت حتي في الاقتصادات المتقدمة منها تعاني بؤس أمراض اقتصادية كالاحتكار وسوء توزيع الدخول وغيرها ، بخلاف فوضي أخلاقية يعتبرها الكثير من علماء الاجتماع نذيراً لعدم ديمومتها الحضارية.

ورغم المحاولات الحثيثة للدول النامية – لا سيما الاسلامية منها – الا أنها مازالت تقبع في براثن التخلف والتبعية للدول الغربية ، ويرجع السبب الرئيس لفشل تلك المحاولات أنها لم تخرج عن إطار نقل النماذج الغربية المستوردة ومحاولة فرضها على العالم الإسلامي دون أن تراعي خصوصيته. فاستيرادالمناهج وتضاربها وبعدها عن استلهام الشخصية الحضارية التاريخية وبناء المرجعية الصحيحة أدى الى لون من التمزق النفسي ، والرؤية الفكرية المضطربة ، والعجز عن تحضير الانسان المسلم لدوره المنوط به ، وتحقيق الهدف الذي وجد من أجله ألا وهو عمارة الأرض , مما ترتب عليه ضرورة بيان مفهوم الاعمار وشموله، وإحاطته بالجوانب الثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، واستلهامه لخصوصيات ومرتكزات الاقتصاد الإسلامي ، مما يؤهله للاضطلاع بالدور التنموي المنشود بصورة أكثر كفاءة مقارنة بمفهوم التنمية.

أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في أنه يتناول موضوعا على قدر كبير من الأهمية وجانب من الجوانب الأساسية في الوقت المعاصر لنجاح أي نظام من النظم الاقتصادية ، حيث أنه يركز علي الجانب التنموي والذي يعد من أهم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ، والسياسية المتكاملة ، والمستقلة فيما بينها والتي تؤدي إلى تكوين منظومة تساهم بشكل فعال في النهوض بكافة قطاعات الاقتصاد القومي .

كما تبدو أهمية البحث في أنه يتناول بالتحليل ما يتعلق بمصطلح الإعمار في الفكر الاقتصادي الإسلامي ومقارنته بمصطلح التنمية في الفكر الاقتصادي الوضعي، وهذا يعد ضرورة مهمة لإبراز الضوابط الأخلاقية لمصطلح الإعمار وانعكاساتها علي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

كما أن هذا البحث يبرز الدور التنموي والمتميز للإعمار ومقارنته بالتنمية والتي حاولت - ولا تزال – الحد من آثارها السلبية والتي تمتد كذلك – في غالب الأمر - الى الجوانب الاجتماعية والمساس بشرائح كبيرة من المجتمع ، حيث حدث ذلك عندما طبقت مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي في أوائل التسعينات من القرن العشرين ، مما اضطر الحكومة آنذاك لإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية ليحد من تلك الآثار ، ومع ذلك لم يحقق هذا الصندوق النتائج المرجوة .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلي دراسة وتحليل ما يتعلق بمجموعة من الأهداف من أهمها:

١- تطور مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي الوضعي.

٢- ما يتعلق بمصطلح الإعمار في الفكر الاقتصادي الإسلامي كمفهوم تنموي بديل عن مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي الوضعي .

٣- بيان الدور المتميز لمصطلح الإعمار ومحاولة إثبات كفاءته في مواجهة بعض مشكلات المجتمع والتعامل معها بقدر من الفعالية والكفاءة مقارنة بالفكر التنموي الوضعي ، وذلك للنهوض بالاقتصاد القومي .

فرضية البحث : حاول البحث اختبار الفرضية التالية :

«الإعمار في الفكر الاقتصادي الإسلامي يعد أكثر كفاءة وفعالية في النهوض بالاقتصاد القومي مقارنة بمصطلح التنمية في الفكر الاقتصادي المعاصر».

مناهج البحث :

تم إعداد هذا البحث من خلال الاعتماد علي مناهج البحث التالية :

١- المنهج التاريخي : وهذا لأن البحث سوف يناقش بالتحليل بعض المقارنات ذات الأهمية بين كل من «مصطلح الإعمار في الفكر الاقتصادي الإسلامي ، ومصطلح التنمية في الفكر الاقتصادي المعاصر».

٢- المنهج الاستقرائي : وذلك لمعرفة الجوانب المتعلقة بتطور مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي الوضعي ، ومفهوم الاعمار وركائزه .

٣- المنهج الوصفي: وذلك من خلال وصف الظاهرة محل البحث وتحليل ما يتعلق بها.

مساهمة البحث:

رغم محاولات الفكر الاقتصادي الغربي وضع بديل لحل الآثار السلبية للعمليات التنموية من خلال تحديث وتوسيع مفهوم التنمية ، إلا أن مصطلح «الإعمار» في الفكر الاقتصادي الإسلامي يتمتع بخصائص أكثر تلاؤما واتساقا ، يمكن من خلاله الحد من تلك الآثار السلبية ، وهذا ما حاول البحث إبرازه .

خطة البحث : بناء على ما سبق تم تقسيم البحث إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : الإعمار والتنمية «إطار نظري».

المطلب الأول : تطور مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي الوضعي.

المطلب الثاني : ماهية الإعمار في الفكر الاقتصادي الإسلامي .

المبحث الثاني : الدور المتميز للإعمار في الفكر الاقتصادي الإسلامي .

المطلب الأول: أهم المشكلات التي تواجه التنمية في الفكر الاقتصادي الوضعي.

المطلب الثاني : كفاءة الإعمار في الفكر الاقتصادي الإسلامي في مواجهة المشكلات التنموية في الفكر المعاصر.

النتائج

التوصيات

المراجع

المبحث الأول
التنمية والاعمار (اطار نظري)

يحاول الباحث من خلال هذا المبحث دراسة وتحليل ما يتعلق بمفهوم التنمية – كمصطلح دارج في الفكر الاقتصادي الوضعي – ومفهوم الإعمار في الفكر الاقتصادي الإسلامي , ومن ثم تم تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين :

المطلب الأول
تطور مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي الوضعي

إن المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي يلاحظ تطوراً مستمراً وواضحاً في مفهومها ومحتواها، وكان هذا التطور بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، ويمكن تمييز المراحل الرئيسة لتطور مفهوم ومحتوى التنمية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر.ففي البداية كانت التنمية تركز على قضايا الرفاه الاجتماعي في الخمسينات من القرن العشرين، وعلى تجاوز مشكلات التنمية في الستينات من القرن ذاته ، ثم العمل على الحد من الفقر وتلبية الحاجات الأساسية في السبعينات من القرن ذاته ، وفي أواخر هذا القرن ظهر مصطلح التنمية المستدامة كرد طبيعي على التخوف الناجم عن تدهور البيئة، ومع مطلع القرن الحادي والعشرين ظهر مصطلح التنمية البشرية مع التركيز على أبعادها الثلاثة: الصحة والتعليم والدخل كشرط أساسى لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأخيراً ظهر مصطلح التنمية الإنسانية التي تطالب بتحقيق مزيد من المشاركة السياسية للأفراد ومزيد من حرية التعبير عن الرأى ومزيد من المعرفة.

وقد وجدت مجموعة من العوامل كانت وراء تطور الفكر التنموي واتجاهه في الفترة الأخيرة نحو التحديث ،ومن أهم تلك العوامل العولمة التي فرضت على

الفكر التنموي تناول قضية التنمية من زوايا مختلفة وتحقيقها بأساليب جديدة منها (تطور دور الدولة، والاستثمار في التعليم، ودور المنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات)[٨].

وسوف يعمل هذا المطلب علي تتبع تطور الفكر التنموي وذلك كما يلي:

أولاً: المفهوم التقليدي للتنمية:

يعني المفهوم التقليدي للتنمية تلك المفاهيم المختلفة للتنمية منذ نشأتها الاقتصادية في منتصف القرن العشرين وحتي ظهور مصطلح التنمية المستدامة في ثمانينات نفس القرن. وقد مر مفهوم التنمية بثلاثة مراحل رئيسية خلال تلك الفترة هي:

المرحلة الأولي: التنمية مرادفاً للنمو:

امتدت هذه المرحلة تقريباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، وفيها اعتبر الفكر الاقتصادي القديم النمو والتنمية مترادفان لمعنى واحد، فكان ينظر إلى التنمية الاقتصادية في العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين على أنها نمو سريع وملموس في الدخل القومي وفى الدخل الفردي)[٨]. وكان الاعتماد فيها على استراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة. ويعد نموذج وولت رستو

(٨) مني الحسيني عمار: الاتجاهات الحديثة في الفكر التنموي، المجلة العلمية لكلية ادارة الأعمال ،جامعة محمد بن سعود،المملكة العربية السعودية،ع١٧ ،٢٠٠٦،ص٣.

(٨) المرجع السابق , ص٥.

W.Rostow المعروف باسم «مراحل النمو الاقتصادي» أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم وعملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة(٨).

لكن التجربة العملية قد أظهرت بشكل عام أن عديدا من الدول النامية قد حققت معدل نمو مرتفع في الدخل القومي، إلا أن مستوى المعيشة لمعظم الأفراد ظل علي حاله، مما أوضح الاختلاف الجوهري بين مفهومي النمو والتنمية،وذلك علي النحو التالي .

أ- مفهوم النمو:

يعرف النمو بأنه الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن(٨).

ويلاحظ أن مفهوم النمو يركز علي الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، في فترة زمنية معينة. دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات. كما تتعدد الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي لتشمل الزيادة في رأس المال، والتقدم التكنولوجي ،وتحسن مستوى التعليم. ويوصف النمو الاقتصادي بالحقيقي عند استبعاد نسبة التضخم عند احتساب أسعار السلع والخدمات , ويمكن تصنيف أنواع النمو إلى :

أ- النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان , أي أن الدخل الفردي ساكن .

(٨) ماجدة أبو زنط، عثمان غنيم : التنمية المستدامة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوي ، مجلة المنارة ، المجلد١٢ ،ع١ ، ٢٠٠٦ ، ص١٥٠.

(٨) فايز إبراهيم الحبيب – التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية – الرياض سنة١٩٩٧ .

ب- النمو الاقتصادي المكثف :يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن متوسط الدخل الفردي يرتفع.

ب- التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية بوجه عام على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكل الإنتاج(٨).

أو أنها «عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب»(٨).

المرحلة الثانية: التنمية وفكرة النمو والتوزيع:

غطت هذه المرحلة تقريباً الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وتطرق فيها مفهوم التنمية الي الأبعاد الاجتماعية الي جوار الجوانب الاقتصادية .حيث ركزت التنمية على معالجة مشاكل الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها(٨). وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في

(٨)مجد الدين خيري - أزمة التنمية العربية – مفهوم التنمية التقليدي والعلاقات مع النظام العالمي ،دار الشروق،القاهرة،١٩٩٦ ،ص٩٩ .

(٨) ميشيل توادور , التنمية الاقتصادية , ترجمة محمود حسن حسني, دار المريخ للنشر, السعودية، ٢٠٠٦، ص٣٨.

(٨) ماجدة أبو زنط،عثمان غنيم:التنمية المستدامة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوي،مرجع سابق ،ص١٥١.

نموذج سيرز Seers الشهير، الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، وكذلك تتجسد في نموذج تودارو Todaro، الذي يحدد عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسة هي: إشباع الحاجات الأساسية، واحترام الذات، وحرية الاختيار(٨):

المرحلة الثالثة: التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة / المتكاملة:

امتدت هذه المرحلة تقريباً من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فحسب، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان(٨)، ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني (٨).

(٨) نفس المرجع السابق،ص١٥١.
(٨) د.رمزي زكي،المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة ،سلسلة عالم المعرفة،الكويت، ع٨٤ ، ١٩٨٤، ص٤٣٥.
(٨) ماجدة أبو زنط،عثمان غنيم:التنمية المستدامةدراسة نظرية في المفهوم والمحتوي،مرجع سابق ،ص١٥٢.

من ثم يمكن تعريف التنمية علي أنها " التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده المختلفة من اقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية وتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع " (٨).

وتشير المفاهيم والمراحل السابقة الي تميز التنمية بمجموعة من الخصائص هي:

١- تغيرات في كل من الهيكل والبنيان الاقتصادي، والمتمثلة في اكتشاف موارد إضافية جديدة وتراكم رأس المال، مع إدخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين المهارات ونمو السكان

٢- تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم و السن، و تتمثل كذلك التنمية في إعادة توزيع الدخل، وفي تغيير الأذواق مع إدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية .

ثانياً: التنمية المستدامة:

قدمت التجارب التي مرت بها الدول النامية خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي برهاناً علي اخفاق الفكر التنموي التقليدي الذي حصر التنمية في الاتجاه المادي، ،الأمر الذي دفع الي تبني مفهوماً تنمويا أكثر اتساعاً فظهر مفهوم التنمية المستدامة والذي ضم الحفاظ على البيئة إلى مفهوم التنمية التقليدي.

من ثم ، لم تعد المساهمات الفكرية في مجال التنمية الاقتصادية قاصرة على الاقتصاديين ، بل أصبح دعاة حماية البيئة والفلاسفة وعلماء الاجتماع والسياسين يشاركونهم فيها. ولم يكن لكثرة المساهمات دور في تحديد مفهوم التنمية المستدامة بقدر ما أحاطته بالغموض وجعلته أقرب إلى " الشعارات" ذات الطابع العام.

١- مفهوم التنمية المستدامة:

(٨) فايز إبراهيم الحبيب – التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية،مرجع سابق،ص١٦.

عرفت التنمية المستدامة وفهمت وطبقت بطرق مختلفة، مما تسبب في درجة عالية من الغموض حول مفهومها ، ويشار فى هذا السياق إلى أن Fowke R and Prasad D [٨] قد أوردا أكثر من ثمانين تعريفا مختلفا وفي الغالب متنافساً وأحياناً متناقضاً للمفهوم . وفيما يلي يتعرض البحث لبعض أهم تلك التعريفات:

ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧م في تقريرها المعنون «بمستقبلنا المشترك» على أنها: «تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم»[٨].

كما عرفها (مجلس منظمة الأغذية والزراعة الفاو عام ١٩٨٨) بأنها "إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة. فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على (الأراضي) والمياه والنبات والموارد الوراثية (الحيوانية) لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية"[٨].

ويعرف كل من McNaghten and Urry التنمية المستدامة [٨]:بأنها الاستعمال المثالي الفعال لجميع المصادر البيئية، في الحياة الحالية والاقتصاد للمستقبل البعيد مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لكل فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل.

---

(٨) Fowke R and Prasad D, ١٩٩٦. Sustainable development, cities and local government. Australian Planner ٣٣, ٦١-٦.

(٨) الأمم المتحدة، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية،تقرير مستقبلنا المشترك،١٩٨٩،ص٨٣.

(٨) تقرير مجلس منظمة الأغذية والزراعة الفاو عام ١٩٨٨، ص٢.

(٨) McNaghten, P. and Urry, J. Contested Natures. London: Sage, ١٩٩٨.

كما عرفت التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"(٨).

التعريفات الاقتصادية:

تنصب التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على نقطتين رئيستين هما:

- الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بتعظيم منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها الاقتصادية(٨).
- إدارة النظم الاقتصادية بالصورة التي تحافظ علي القاعدة المادية وتحسنها وتحقق الأرباح القصوي(٨).

ورغم هذا التنوع في التعريفات ،الا أنه يمكن استنتاج أربع خصائص رئيسة للتنمية المستدامة هي القصوي(٨):

أ- أن التنمية المستدامة تمثل ظاهرة عبر جيلية، وهذا يعني أنها لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي لحدوثها يتراوح بين ٢٥ إلى ٥٠ سنة(٨).

(٨) WCED (World Commission on Environment and Development), Our Common Future, Oxford: Oxford University Press, ١٩٨٧.

(٨) خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الإسكندرية: الدار الجامعة، ٢٠٠٩، ص٢٦،٢٥.

(٨) محمد إبراهيم العراقي: الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة دراسة تحليلية للحالة المصرية، مجلة الاقتصاد والتجارة،جامعة عين شمس،ع٤، ٢٠٠٠، ص٣٥٧-٣٥٨.

(٨) نفس المرجع السابق، ص٣٥٧-٣٥٨.

(٨) عبدالله بن جمعان الغامدي: التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، المجلة العلمية لجامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧م، ص٨.

ب- مستوى قياس التنمية المستدامة (عالمي، إقليمي، محلي).ومعني ذلك أن ما يعتبر مستداماً على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي.

ج- التنمية المستدامة ذات مجالات متعددة، حيث تتكون من ثلاثة مجالات وهي:

- التنمية الاقتصادية المستدامة وتتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.
- التنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة(٨).
- التنمية البيئية المستدامة هدفها الأساسي حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية.

د- التفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة: فيمكن تفسيرها وتطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة.

٢- أبعاد التنمية المستدامة

توضح التعريفات السابقة تعدد أبعاد التنمية المستدامة و التداخل فيما بينها. ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد متفاعلة هي :

أ- الأبعاد الاقتصادية وتشمل:

(١) إيقاف تبديد الموارد الطبيعية ومسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و معالجته:

فالتنمية المستدامة تستلزم إجراء تخفيضات متواصلة لمستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير

(٨) نفس المرجع السابق ص١٠.

جذري في أسلوب الحياة. كما تعني أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى[٨]. وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة،بسبب استهلاكها الكبير، وامتلاكها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة باستخدام تكنولوجيات أنظف وأوفر [٨].

(٢) المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في الدخول: التخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة يكمن في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، كما يعمل علي الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية؛ وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان. وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمور الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان [٨].

ب- الأبعاد البشرية :

(٨) محمد بوديسة، نورالدين عسلي: نحو بناء إستراتيجية متكاملة للحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية لتجربة تركيا، مجلة مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، iefpedia.com/.

(٨) عمر شريف، استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصاد وعلوم التسيير،٢٠٠٦/٢٠٠٧، جامعة باتنة، الجزائر، ص ١٥٦.

(٨) عمر شريف، نفس المرجع السابق، ص ١٥٦.

(١) تثبيت النمو الديموغرافي ودراسة مكانة الحجم النهائي للسكان: لتخفيف الضغوط على الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن[٨]. وتدعيم قدرة الحكومات على توفير الخدمات وتحقيق التنمية. خاصة في ظل محدودية قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية[٨].

(٢) أهمية توزيع السكان: تعني التنمية المستدامة النهوض بالتنمية القروية، واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى الوصول إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية السلبية للتحضر[٨].

(٣) الاستخدام الكامل للموارد البشرية والاهتمام بدور المرأة: وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع – خاصة للمرأة- فمن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بالعديد من المزايا.

ج - الأبعاد البيئية وتشمل[٨]:

(١) إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد[٨].

(٢) حماية الموارد الطبيعية

(٣) صيانة المياه:

(٨) عبدالسلام أديب: أبعاد التنمية المستدامة،،الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن، مجلة الحوار المتمدن، عدد٢٠٠٢،٣٣٣. ٤٣٠٥=www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

(٨) محمود الأشرم " التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالميا وعربيا)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠١٠، ص ١٢ – ١٤.

(٨) نفس المرجع السابق،ص١٥.

(٨)Stephen Monched, http://www.maroc-ecologie.net /rubrique.php٣ id_rubrique=١ ٢٠٠٥.

(٨) محمود الأشرم " التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالميا وعربيا)، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٤) تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية، وذلك بصيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة – وإن أمكن وقفها[٨].

(٥) حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

د – الأبعاد التكنولوجية وتشمل:

(١) استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية:

(٢) الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة:

(٣) الحد من انبعاث الغازات الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون.

٣- المبادىء الرئيسية للتنمية المستدامة ، يمكن إجمالها فيما يلي[٨].

(أ) الإنصاف: أى حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته[٨].

(ب) التمكين: أى إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرار.

(ج)حسن الإدارة والمساءلة: اى خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادىء الشفافية والحوار والرقابة والمسؤولية[٨].

(د)التضامن بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وذلك[٨]:

(٨) عبدالسلام أديب – أبعاد التنمية المستدامة، مرجع سابق.

(٨) ألكسندر كينج وبراترندشنيدر – الثورة العالمية الأولى من أجل مجتمع عالمي جديد – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت سنة١٩٩٢ ،ص ٥١.

(٨) مني عمار الحسيني، مرجع سابق،ص١٢.

(٨) نفس المرجع السابق،ص ١٢.

(٨) نفس المرجع السابق،ص ١٣.

- للحفاظ على البيئة للأجيال القادمة - لعدم تراكم مديونية على كاهل الأجيال القادمة.

- لتأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الاجتماعية وكل الدول.

وفي ضوء ما سبق فإن اقتصار بعض الباحثين على الجوانب البيئية عند مناقشة مفهوم التنمية المستدامة يعتبر اختزالاً مشوهاً لهذا المفهوم، فالكثير من أنواع التنمية تستنزف الموارد الطبيعية، وهذا الاستنزاف يمكن أن يقود إلى فشل عملية التنمية نفسها لذلك لا بد أن تعالج المشاكل البيئية من خلال منظور واسع يشمل الأسباب الكامنة وراء أوضاع الفقر واللامساواة في كل منطقة في العالم.

ثالثاً: التنمية البشرية:

بعد منتصف الثمانينات ومع الاخفاقات التي منيت بها برامج التكيف الهيكلي المطبقة من قبل صندوق النقد الدولي والتي أهملت الى حد بعيد الجوانب البشرية في التنمية،ازداد الاهتمام بادخالها ضمن استراتيجيات التنمية البشرية .و يعتبر مصطلح التنمية الاجتماعية هو الخطوة الأولي نحو ترسيخ مفاهيم التنمية البشرية حيث يسعي إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع "الفرد – الجماعة – المؤسسات الاجتماعية المختلفة – المنظمات الأهلية»[٨]. وقد عرف هيجنز التنمية الاجتماعية بأنها(عملية استثمار انسانى تتم في المجالات أو القطاعات التي تمس حياة البشر.مثل التعليم والصحة والسكان والرعاية الاجتماعية على أساس أن الإنسان هو أساس عملية التنمية)[٨].

(٨) عبد القادر عطية – اتجاهات حديثة في التنمية – الدار الجامعية للطبع والنشر سنة١٩٩٩ ،ص٦٨.
(٨) عيسى الغزالي – الاتجاهات الحديثة في التنمية – المعهد العربي للتخطيط – مجلة جسر التنمية – العدد السادس والسبعون سنة٢٠٠٨،ص٤٥ .

وفي تقرير للجمعية العامة للأمم المتحدة صدر عام ١٩٨٨ ورد أنه (من المتفق عليه الآن على نطاق واسع أهمية تنمية الموارد البشرية والتأكيد على أن البشر هم في المرتبة الأولى)(٨).

وهكذا ساد في الفكر الاقتصادي التنموي ان التنمية يجب أن تكون انسانية مستندة على رغبة ومصالح كل مجتمع ويجب أن تعكس هويته وحضارته الأصلية، وأن كل فرد في المجتمع يجب أن يتوقع الحصول على منافع من هذه التنمية وان يتجه الفكر الاقتصادي لالغاء (الانسان الاقتصادي) واستبداله بـ(الاقتصاد الانساني)(٨).

ويري البعض أن التحول الي الاهتمام بالتنمية البشرية وبلورة مفاهيم ومؤشرات ومقاييس لها، هو محاولة لبلورة نظرية للتنمية تتلائم مع خصائص وواقع الحياة في البلدان النامية وقادرة على الكشف عن عناصر الاختلال والتوازن على الصعيد العالمي مثلما تكشف عن اختلال عناصر التنمية في داخل البلدان النامية)(٨).

وبناء عليه استحدث مفهوم التنمية البشرية في بداية التسعينيات والذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع)(٨).

١- مفهوم التنمية البشرية:

يعبر مفهوم التنمية البشرية عن العلاقة التبادلية بين البشر والتنمية، باعتبار البشر عنصر من عناصر التنمية وفى نفس الوقت هو غاية التنمية. وعلى ذلك تعرف التنمية

(٨)جورج القصيفي: التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون. التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٥ ص٨٦.

(٨) أسعد جواد كاظم: التنمية البشرية المستدامة ودعو ة الفكر الاقتصادي إلى رحاب الإنسانية،المجلة العلمية ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة البصرة ،العراق،ع٢٠٠٢،١٩،ص٨..

(٨) آمال شلاش: التنمية البشرية المستدامة المنظور العام ومنظور الخصوصية. بحث منشور في دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، - منشورات دار الحكمة – بغداد. عام ٢٠٠١ ،ص٢٣.

(٨) مني الحسيني عمار: الاتجاهات الحديثة في الفكر التنموي،مرجع سابق ،ص١٠.

البشرية على أنها(عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها)[٨]

كما عرف تقرير التنمية الصادرمن الأمم المتحدة عام١٩٩٤ التنمية البشرية بأنها (نموذج من نماذج التنمية والتي من خلالها يمكن لجميع الأشخاص توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيفها أفضل توظيف في جميع الميادين)(٨)

وبذلك يتضمن هذا المفهوم الأبعاد الاتية:

أ- تسعى التنمية البشرية لضمان التوازن المناسب بين القدرات والفرص ،من أجل تحاشي الاحباط الناجم عن فقدان الاتساق بينهما.

ب- ضرورة أن أن يشارك الناس في مختلف عمليات صنع القرار،وتنفيذها ومراقبتها وتعديلها -حينما يكون ذلك ضروريا- من أجل تحسين نتائجها.

ج- ينطوي المفهوم على مجموعة من المكونات والمضامين التي تتداخل وتتفاعل مع جملة من العوامل والمدخلات والسياقات المجتمعة، وأهمها:عوامل الانتاج، والسياسة الاقتصادية والمالية، مقومات التنظيم السياسي ومجالاته،علاقات التركيب المجتمعي بين مختلف شرائحه،مصادر السلطة والثروة ومعايير تملكها وتوزيعها،القيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والاقتصادي،القيم الحافزة للعمل والإنماء والهوية والوعي بضرورة التطوير والتجديد كأداة للتقدم والتنمية.

---

(٨) حامد عمار – دراسات في التربية والثقافة والتنمية البشرية وتعليم المستقبل – عربية للطباعة والنشر القاهرة سنة١٩٩٩،ص١٨.

(٨) لمزيد من التفاصيل انظر: تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي: برنامج ادارة الحكم في الدول العربية،بيروت، لبنان،٢٠٠٠،ص٥.

د – ان التنمية البشرية تعتبر منقوصة اذا تمكنت من تعزيز قدرات الانسان دون التمكن من ايجاد الفرص الكافية في البيئة الاقتصادية والاجتماعية لاستخدام هذه القدرات بشكل فعال.فالتعليم قد يتحول الى بطالة عند اصحاب الشهادات اذا لم يترافق مع مشروع تنموي متكامل،وهو الأمر الذي يؤكد على أهمية البعد الاقتصادي في نظرية التنمية البشرية(٨).

المكونات الأساسية للتنمية البشرية:

أ- **العدل والإنصاف**

يعني التركيز على دور الدولة في دعم تكافؤ الفرص و توفير الموصلات إليها ، وذلك بتأمين الحاجات الأساسية للفرد وتأمين العدالة .. وأمثلة ذلك : توفير التعليم للجميع – الدواء والعلاج ومتطلبات الحياة الأساسية – تعديل توزيع الأصول الإنتاجية وأهدافها وتوجهاتها الإنتاجية – إعادة توزيع العبء الضريبي بين الأغنياء والفقراء وأصحاب الدخل المحدود(٨).

ب- **غزارة الإنتاج:** وتشمل النمو الاقتصادي العام ، والتطور المتصاعد في إنتاج الثروات والتصنيع ، تحسين نوعية المنتجات بكافة أنواعها المخصصة للإستهلاك الداخلي أو للتصدير الخارجي ودعم قدرتها على المنافسة، خلق فرص عمل تتنامي مع النمو السكاني ، ووضع خريجي الجامعات والمراكز المهنية والمعاهد ضمن خطة تتوافق فيها البرامج التعليمية مع متطلبات سوق العمل.

(٨)برنامج الأمم المتحدة الانمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥،ص٢٥.
(٨)برنامج الأمم المتحدة الانمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥،ص٢٨.

ج- **الإستدامة:** تعني توفير جميع الظروف لإستمرار العملية التنموية البشرية ، والتنموية الإقتصادية بعقلنة إستثمار الموارد الطبيعية ، وتعديل أنماط الإستهلاك المبدد للثروات وللإنتاجيات بحيث تشمل العدالة والإنصاف الأجيال القادمة.

د- **المشاركة الجماعية :** النظر والعمل على أن الناس في المجتمع هم " بمجموعهم " فاعلين ومؤثرين في عملية التطوير والتغيير ، وليسوا مجرد " مستهلكين " يتلقون النتائج بدون مساهمتهم بها ،أي أن مشاركتهم بالقرار والتنفيذ لصنع حياة أفضل(٨).

اذاً جوهر التنمية البشرية هو جعل التنمية في خدمة الناس بدلاً من وضع الناس في خدمة التنمية. بما يعني تخويل البشر سلطة انتقاء خياراتها بأنفسهم، والتأكيد على وثوق الصلة بالقيم المحلية والمعرفة كأدلة مرشدة وأدوات لاعتماد هذه الخيارات[٨].

٢- التنمية البشرية المستدامة:

أخضع الفكر التنموي التقليدي كل من رأس المال الطبيعي، والبشري والمؤسسي لرأس المال المادي. وتجاهل اعتبارات الاستدامة مما أدي الي أخطاء تنموية باهظة التكلفة ،قد يعمل مفهوم التنمية البشرية المستدامة علي تصحيحها عن طريق الربط بينهم[٨].

فبينما يتجسد رأس المال البشري في معرفة الفرد ومهاراته، فإن رأس المال الاجتماعي يوجد في العلاقات بين الأشخاص، **ويمكن تعريفه على أنه الأشكال**

---

(٨)د.عبد الملك ورد: في مفهوم التنمية المحلية والمشاركة،مجلة علوم انسانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس-المغرب السنة السابعة: ع٢٠٠٩،٤٢،ص٣٦١.

(٨) عبد العزيز بن عبد الله السنبل: دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة،ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي(الأمن مسئولية الجميع)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض ،٢٤- ٢٦ /٩/ ٢٠٠١م،ص١٥ .

(٨)نفس المرجع السابق ،ص١٧ .

الطوعية من التنظيم الاجتماعي[٨]. ومثاله القوانين واحترامها ، واللوائح والتعليمات، ومؤسسات الرقابة، والسلوك المؤدب على الطرقات، ومبادئ صيانة السيارات). فالتوسع في تقديم الشكلين الأولين من رأس المال قد ينتج تحسنا مبدئيا، ولكنه يؤدي أيضا إلى أضرار مثل زيادة الحوادث، والتلوث، والتدمير للمناطق الخضراء، وغيرها من الأضرار التي تفوق المزايا المباشرة. وهكذا فبدون رأسمال اجتماعي، لا يمكن المحافظة على الأشكال الأخرى من رأس المال أو استخدامها بصورة صحيحة وملائمة.

لذا , فإن رأس المال الاجتماعي يدعم الادراك بأن توسيع اختيارات الناس وقدراتهم لا يكون له قيمة إلا في سياق أشكال العمل الجماعي الطوعي وهو مايسهل تنفيذ برامج التنمية البشرية المستدامة أو مشاريعها بفضل كونه أكثر تناغماً مع الظروف السائدة في الدول النامية[٨].

من ثم فإن التنمية البشرية المستدامة هي " توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي لتلبية حاجات الأجيال الحالية بطريقة عادلة دون الإضرار بحاجات الأجيال اللاحقة بمعيشتهم[٨].

ووفقاً لهذا المفهوم عن التنمية البشرية المستدامة يتضح أن الدخل والنمو الاقتصادي وسيلة وليس غاية، ولذلك فجوهرها يجب أن يكون البشر بما يحمى فرص حياة الأجيال المقبلة و الحاضرة ، ويحترم النظم الطبيعية. ويُمكن جميع الأفراد

(٨)عمرراشد،"رأسمالناالاجتماعي."٢٤حزيران،(٢٠٠٤)إسلام أونلاين، http://www.islamonline.net/arabic/economics/٢٠٠٤/٠٦/article٠٨.shtml

(٨)لمزيد من التفاصيل :نادية ابو زاهر : رأس المال الاجتماعي والجدل حول علاقته بالمجتمع المدني،الحوار المتمدن-العدد: ٢٢٤٢ - ٢٠٠٨ / ٤ / ٥

(٨) مني الحسيني عمار ،مرجع سابق ،ص ٢٢.

من توسيع نطاق قدراتهم البشرية وتوظيفها إلى أقصى حد ممكن،وكذلك العمل علي توزيع عوائد النمو توزيعا عادلاً[٨].

لذا، فإن تعزيز التنمية البشرية المستدامة يتم من خلال مجتمعات مدنية قوية تسودها أنماط تعامل تقوم على الثقة والتعاون خاصة أن التركيز على البشر و المجتمعات البشرية يعتبر حافزا للنمو الاقتصادي [٨].

رابعاً: التنمية الانسانية:

تطور مفهوم التنمية ليشمل اتجاهات جديدة كالمعرفة والحرية والفقر لم يتطرق اليها سواء المفهوم التقليدي للتنمية ولا مفهوم التنمية البشرية المستدامة .

فمفهوم التنمية الإنسانية يجاوز تلبية الحاجات المادية للفرد الي تلبية الحاجات المعنوية والتي تعكس الحاجات الإنسانية للفرد من حرية التعبير عن الرأى وزيادة المعرفة والقضاء على الفقر وهى تمثل أهم مؤشرات التنمية الإنسانية [٨]. وقد قامت الأمم المتحدة عام٢٠٠٠ بصياغة الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي تتمحور حول تقليل نسبة الفقر بما يضمن ذلك من توسيع فرص التعليم والعناية الصحية وتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا [٨]. وركز تقريري التنمية الإنسانية العربية الأول سنة٢٠٠٢ والثاني سنة٢٠٠٣ على مجتمع المعرفة.

---

(٨) علي عبد محمد سعيد الراوي "التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة في السياسة الاقتصادية" بحث منشور في دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي. منشورات دار الحكمة – بغداد،٢٠٠١ ص١٦٨.

(٨) نفس المرجع السابق ،ص١٦٩.

(٨) نادر فرجاني : تحليل لنظرية التنمية الإنسانية العربية – نموذج لأزمة المعرفة والمجتمع في البلدان العربية، ٢٠٠٤،ص١٩.

(٨) عيس الغزالي – الديمقراطية والتنمية – المعهد العربي للتخطيط – الكويت سنة٢٠٠٦،ص٣١.

كما أصدر البنك الدولي تقريره حول التنمية سنة٢٠٠٦ تحت عنوان (الإنصاف والتنمية) والذي يعتمد على مبدأين أساسيين هما تكافؤ الفرص وتفادى مظاهر الحرمان.

وهذا يعنى أن المفهوم الحديث للتنمية لا بد أن يشمل الحريات السياسية والتي تعنى بالفرص المتاحة للناس لكي يختاروا حكامهم ومبادئ الحكم وأن يحاسبوا الحكام وأن يتمتعوا بحرية التعبير السياسي، والتمتع بحق الاقتراع وحق المشاركة في انتخابات السلطتين التشريعية والتنفيذية(٨).

إذا تقوم التنمية الانسانية علي:

(١) القضاء على الفقر وعدالة التوزيع .

(٢) انتشار المعرفة .

(٣) حرية الرأى والمشاركة في اتخاذ القرار.

والشكل التالي يوضيح العلاقة بين تطوير المعرفة، التغيرات التكنولوجية، النمو الاقتصادي، والتنمية البشرية(٨).

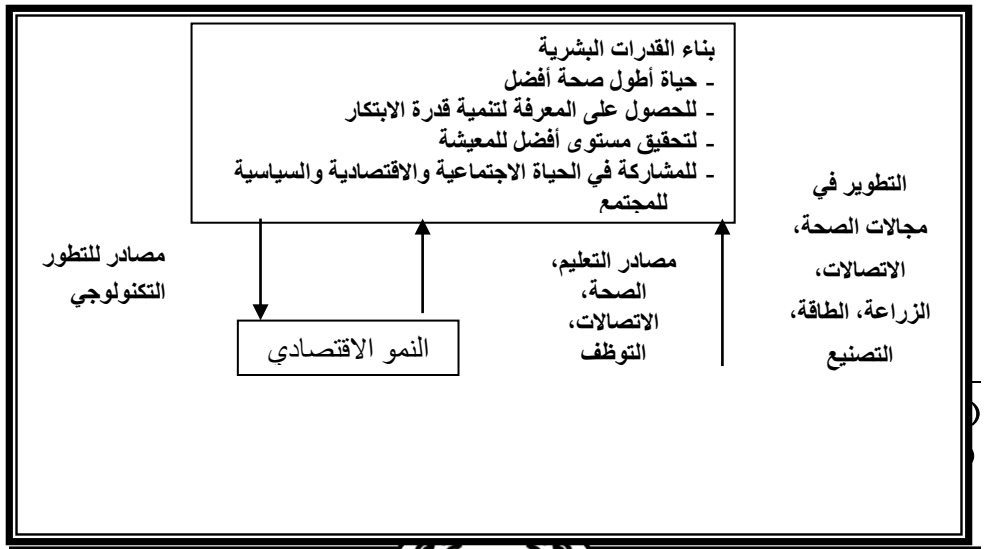

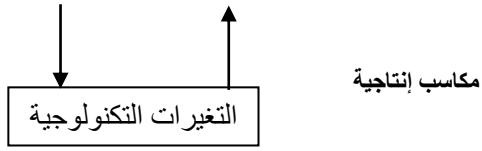

وبعد هذا الاستعراض المفصل لتطور مفاهيم التنمية الاقتصادية مواكبة لتطور الفكر الانساني، لا بد من التساؤل عن مفهوم الاعمار في الفكر الاسلامي ، وهل يعد مرادفاً للتنمية في الفكر التقليدي، أم توجد به بعض عناصر التفوق؟ وهذا ما يستعرضه البحث في المطلب القادم.

المطلب الثاني
ماهية الإعمار في الفكر التنموي الإسلامي

الاعمار هو المصطلح الاسلامي المعبر عن التنمية، وقد استخدم كتاب الاقتصاد الاسلامي كلا المصطلحين بمعني واحد، وان كان يختلف في المضمون عن المفهوم الوضعي ، لذلك فذكر هذه الدراسة لمصطلح التنمية سيكون مرادفاً للاعمار من منطلقه الاسلامي.

مفهوم التنمية في الإسلام :

تعددت تعاريف التنمية من منظور اسلامي , فيشير أحدها إلى أن التنمية في منظور إسلامي مرتبطة بتنمية الإنتاج وتنمية ثروة المجتمع من أجل تحقيق مقاصد الشريعة، وان التنمية معنية بتوفير متطلبات كرامة الإنسان أولا وما يلحق من متطلبات ثقافية ومادية(٨).

ويشير آخر أن مفهوم التنمية المتكاملة في الإسلام يمكن تحديده بأنه " مجموعة الجهود المتنوعة والمنسقة التي تؤهل المجتمع المسلم للقيام بأمر الله تعالى"(٨).

ويرى (خورشيد) أن التنمية ترتبط بالاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتوفير حد الكفاية والقضاء على الفقر"(٨).

(٨) محمد عبد المنعم عفر: التخطيط والتنمية في الإسلام ، ص١٢٥.

(٨) ابراهيم العسل :التنمية في الاسلام "مفاهيم ،مناهج،تطبيقات"،المؤسسسة للنشر،بيروت ،لبنان ، ط١٩٩٦،١،ص٦٥.

(٨) احمد خورشيد، إستراتيجية التنمية في مفهوم إسلامي ، في كتاب الإسلام والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، دار براسي للنشر ١٩٨٠م ، ص١٣٥

كما عرفتها الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية بأنها : (علم وسائل استخدام الإنسان لسد حاجات الفرد والمجتمع الدنيوية طبقا لمنهج شرعي محدد) "(٨).

ويقدم د/ عبد الرحمن يسري مفهوم أكثر شمولا للتنمية في الإسلام وهي أنها "تغير هيكلي في المناخ الاقتصادي / الاجتماعي ، يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بالعقيدة ، ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية "(٨).

توضح التعاريف السابقة أن الهدف الرئيس للتنمية هو تأهيل المسلم ورفع كفاءته ، وتهيئة المناخ البيئي والاجتماعي الذي يساعده على أداء حقوق العبودية لرب العالمين ، والقيام بواجبات الاستخلاف في الأرض على الوجه الأكمل،والعمل علي إقامة التوازن والانسجام بين الجوانب المختلفة،والمساعدة في ترتيب الأولويات التنموية وإدارتها بطريقة رشيدة(٨).

كما توضح ان التنمية الحقيقية هي عمارة الأرض واستخلاف الإنسان فيها بما يحقق العدالة والمساواة ومبدأ تكافؤ الفرص ،و أن المنهج الاسلامي للتنمية مترابط في خطوطه وتفاصيله فهو جزء من صيغة عامة للحياة تشمل عناصر **العقيدة** التي هي القاعدة الأساسية في التفكير الاسلامي،**والمفاهيم** التي تعكس تفسير الاسلام

(٨) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية الأصول الشرعية والإعمال المصرفية في الإسلام ج٥القاهرة ط١٩٨٢م ص٨٢.

(٨) عبدالرحمن يسري: التنمية الاقتصادية ، نقد الفكر الوضعي وبيان المفهوم الإسلامي ، الندوة الدولية عن تنمية العالم الإسلامي ، فاس ، المغرب ، أكتوبر ١٩٩٠ ،ص١١.

(٨) عبد الكريم بكار: مدخل إلى التنمية المتكاملة – رؤية إسلامية، ط١ دار القلم، دمشق ١٩٩٩م، ص١٠.

للأشياء **والعواطف والأحاسيس** التي يتولي الاسلام بثها وتنميتها **والسياسة المالية** التي تستهدف المساهمة في اجراء التوازن الاجتماعي العام والتكافل العام **والتشريع الجنائي** الذي يحقق الأمن والطمأنينة وأخيراً **الأخلاق** التي توائم ما بين الجوانب الروحية والمادية(٨).

يقول السيد باقر الصدر في كتابه اقتصادنا: "أن الأطر النظرية المبدئية لأي عمل تنموي تأخذ بدقة الظروف الموضوعية للأمة وتركيبها النفسي. والتاريخي ،الأمة هي مجال التطبيق لتلك المناهج .فمن الضروري أن يدرس المجال المفروض للتطبيق وخصائصه وشروطه بعناية ،ليلاحظ ما يقدر لكل منهج من فاعلية لدي التطبيق "(٨).

ان التنمية في المفهوم الاسلامي ليست مجرد اشباع الحاجات الأساسية والمعنوية بالمطلق وانما هي فعل مواجهة وتحد.فهي فعل توكيد للذات في مقابل الآخرين ،بما يترتب عليه من صراع ومنافسة ومواجهة للتبعية علي كل المستويات. كما أن البعد الحضاري للتنمية يتطلب تفعيل الوجود التاريخي ،واعادة ربط ما انقطع لتأمين التواصل التاريخي والحضاري وبما يحفظ الخصوصية الحضارية والثقافية للأمة.

أولاً: خصائص التنمية الاسلامية:

تتميز التنمية الاسلامية بعدة خصائص أهمها: الشمول، التوازن، الواقعية , العدالة،المسئولية،الكفاءة والانسانية.ويمكن تفصيل ذلك كما يلي:

١- الشمول:

(٨) لمزيد من التفاصيل انظر:
إبراهيم العسل :التنمية في الاسلام "مفاهيم ،مناهج،تطبيقات"،المؤسسة للنشر،بيروت ،لبنان ، ط١٩٩٦،١.

(٨) السيد باقر الصدر:اقتصادنا،دار التعارف للمطبوعات،بيروت،ط١٩٩١،١،ص١٢.

يقصد بالشمولية في عملية التنمية الإسلاميّة أنْ تراعي قدرات الإنسان وإمكانياته المختلفة، سواء أكانت مادية أم معنوية (روحية، نفسية، عقلية)حيث يخلو القرآن الكريم تماماً من ثنائية النفس والجسد التي شغلت الفكر الأروبي الديني والفلسفي، ذلك أنّ الإنسان في المنظور القرآني هو روح وجسد [٨].

فالمفهوم الإسلامي للتنمية يرتبط بإيمان عميق بأن الحياة في هذه الدنيا متصلة بحياة أخرى تأتي من بعدها حتما ، وبأن الإعداد لهما معا ضروري في هذه الحياة الأولى بما ينعكس في مطلب إشباع الحاجات المادية والروحية معا ، وأنه حينما ننجح في تطبيق هذا المطلب على نحو متوازن نبلغ بالإنسان وبالمجتمع أقصى درجات الرفاه.

وبذلك لا يغفل الإسلام خطورة المادة، وأثرها في الحياة الإنسانية تكييفًا وتوجيهًا، ولا يقف فيما عداها موقف المتفرج دون أية التفاتة إلى المضامين والغايات التي وراءها، فالإسلام في منهجه لتحقيق التنمية الاقتصادية يدعو إلى إقامة عدالة اجتماعية تتساوى فيها -في أهميتها وخطورتها- الناحيتان المادية والروحية على اعتبار أن الأولى طريق لتحقيق الثانية"[٨].

ومبدأ الشمول في التنمية الاقتصادية، يقتضي أن تضمن التنمية الاقتصادية الإسلامية الاحتياجات البشرية كافة من مأكل وملبس ومسكن، ونقل وتعليم وتطبيب وترفيه وحق العمل , كما تضمن حرية التعبير وممارسة الشعائر الدينية...

(٨) محمد عابد الجابري: «الروافد الفكرية العربية والإسلاميّة لمفهوم التنمية البشرية»، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥م) ص ٤٩ .

(٨) عبدالرحمن يسري: التنمية المتواصلة: المفاهيم والمستلزمات - تقييم للفكر الوضعي ورؤية إسلامية،،مجلة كلية التجارة ،جامعة الاسكندرية، ع٢٠٠٢،٤٢ص٢٣.

إلخ، ولا يقبل الإسلام تنمية اشتراكية تضمن لقمة الخبز وتلغي حرية التعبير [٨].كما لا يقبل تنمية رأسمالية توفر الحرية دون حدالكفاية.

٢- التوازن :

يقتضي مبدأ التوازن في التنمية الاقتصادية أن تتوازن جهود التنمية. فلا يقبل الإسلام ترجيح الصناعة على الزراعة (أن يستأثر قطاع بالتنمية دون آخر) ولا التنمية الريفية على التنمية الحضرية، أو أن تقدم الكماليات أو التحسينات على الضروريات أو الحاجيات أو الإنتاج الاستهلاكي على الإنتاج الاستثماري، أو التكنولوجيا كثيفة رأس المال على العمالة أو تحقيق أهداف الأجيال المعاصرة على حساب الأجيال القادمة أو دور الحكومة على دور القطاع الخاص، بل أنه يعتمد على الوسطية في اتخاذ جميع القرارات وعلى ضوء متطلبات المجتمع الإسلامي وفي إطار مصادره الشرعية لكي يحقق التوازن في عملية التنمية المنشودة التعبير[٨].

ولا شك أن التنمية الاقتصادية غير المتوازنة التي نراها في أغلب دول العالم الإسلامي مركّزةً على جزء من الاقتصاد الوطني دون بقية الأجزاء، هي تنمية مشوهة، بل هي في حقيقتها تنمية للتخلف، إذ تزيد من تدهور بقية الأجزاء.

ويتضح مفهوم التوازن من خلال الأمثلة التالية:

أ- يحث الإسلام القادر على العمل ، ويحث المجتمع على كفالة العاجز عن العمل .

ب- يحث الإسلام على التوسط والاعتدال في الإنفاق دون إسراف أو تقتير.

(٨)عبد الحق الشكيري:التنمية الاقتصادية في المنهج الاسلامي،كتاب الأمة،قطر،ع١٧، ١٩٨٨،ص٢٢.
(٨)عبد الحق الشكيري: مرجع سابق ،مرص٢٣.

ج- يوازن الإسلام بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة فيعمل علي رعاية المصلحتين معا , أما إذا تعارضتا وتعذر تحقيق التوازن والتوفيق بينهما فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد ، "وإن كانت المصلحة تعم الفرد أيضا عند التدقيق" .

د- يوازن الإسلام بين العمل وبين الأجر على العمل.

هـ- " يحث الإسلام ويدعو إلى الثروة والغنى ، ولكن بشرط ألا يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من الناس ، وبعبارة أخرى ألا يكون هناك تفاوت شديد في توزيع الثروات تستأثر من خلاله فئة معينة من الأفراد أو دولة معينة بالخير كله ، بل أن يعم الخير الجميع بأن يكون التفاوت منضبطا أو متوازناً بحيث لا يكون هناك ثراء فاحش وبجواره فقر مدقع .

فالإسلام يحترم التباين والتفاوت في توزيع الثروات والدخول إذا كان ذلك تبعاً لاختلاف المواهب والقدرات بل يعتبره ضرورة لخلق الحوافز وتحقيق التعاون والتكامل سواء على المستوى المحلي أو العالمي ، وفي الوقت نفسه يتطلب الإسلام التدخل دائماً لتحقيق العدالة من خلال إعادة التوازن الاقتصادي عند افتقاده وضبط التفاوت والتباين في توزيع الثروات والدخول وذلك كله بالقدر الذي يحقق هدفه وهو التكافؤ والتعاون والتكامل لا الاستغلال والصراع والتناقض.

٣- الواقعية

تمتاز التنمية في الإسلام بالواقعية، والواقعية تعني النظر الي المشكلة من جميع جوانبها،وايجاد الحلول الملائمة لواقعها القائم،لا طرح تصورات مثالية بعيدة عن امكانية التطبيق [٨].

فالمقاصد التي جاء بها الإسلام تهدف إلى رعاية مصالح الإنسان، وأن الوسائل التي يتوسل بها لتحقيق هذه المصالح تنسجم مع واقع الإنسان وفطرته ونوازعه فلا يحمل الإنسان من التكاليف مالا يطيق، ﴿لا يكلف الله نفسا اِلا وُسعها﴾[البقرة، ٢٨٦]؛ فالقادر على الكسب تهيئ له الفرصة للعمل، والعاجز تصان كرامته ومن واقعية الإسلام أنه ترك للناس ابتداع الطرق والأساليب التي تؤدي إلى التنمية بشرط أن تكون محكومة بضوابطه الأخلاقية، فالثوابت التي تجسد الوحدة الشعورية والفكرية والعملية. والمحافظة على أموال الأفراد والجماعة لا تلغي النظر والاجتهاد في الأشياء القابلة للتغير والخاضعة للتطور، وغير ذلك من الأشياء التي يمكن أن تعطى لها الأولية في التنمية باعتبار الزمان والمكان، وبحسب ما تقتضيه السياسة الشرعية.

وتظهر واقعية التنمية الاقتصادية في الإسلام في وضع الحلول الملائمة لكل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المحتملة الوقوع في المجتمع البشري ومن ذلك على سبيل المثال :

– حكمته سبحانه وتعالى أنه أوجد الغني والفقير ولم يترك هذا التفاوت بدون تشريع يكفل له حسن التنظيم لإيجاد التوازن بين المستويين، ولذلك نجد الإسلام قد فرض الزكاة وجعلها حقا للفقير من مال الغني مصداقا لقوله تعالي: ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ

(٨) مصيطفي عبد اللطيف، سانيةعبد الرحمان:انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الاسلامي،الملتقي الدولي الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل،معهدالعوم التجارية والاقتصادية وعلوم التيسير،المركز الجامعي بغرداية،الجزائر،فبراير٢٠١١،ص١٥.

حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾[الذاريات:١٩] والزكاة ليست صدقة يمن بها الغني على الفقير ولكنها حق ثابت يتولى ولي الأمر " الدولة " إجبار الأغنياء على دفع هذا الحق عند الامتناع، ولقد قام الخليفة أبو بكر الصديق بإجبار مانعي الزكاة على دفعها.

- تبدو الواقعية كذلك في دعوة الإسلام في إلى التوسط بين الإنفاق الاستهلاك, وهذا التوسط في الإنفاق الاستهلاكي على النفس وعلى منافع المجتمع مع تحريم كل من الإسراف وتبديد المال والربا والاكتناز، وفرض الزكاة على المال المدخر الذي لا يجد طريقه إلى الاستثمار وتسيير سبل الانتفاع بثروات المجتمع والحوافز المرتبطة بذلك يؤدي واقعيا إلى اتجاه المال إلى سبل الاستثمار المختلفة وزيادة الإنفاق الإسلامي لتحقيق أهداف التنمية.

٤- الأخلاقية:

يركز الفكر التنموي الاسلامي علي الانسان الأخلاقي وليس علي الانسان الاقتصادي كما الرأسمالية أو الترس الاجتماعي كما في الاشتراكية.

فرغم بديهية اعتبار النظم الوضعية للقيم الا أنه ثمة اختلاف بينها وبين النظام الاسلامي في هذه الوضعية، فالقيم في الفكر الرأسمالي والاشتراكي خارج ميكانيكية النظام،بينما في الاقتصاد الاسلامي فان الاعتبارات القيمية تعتبر المحرك الأساسي للنظام [٨].

ويعمل النظام الاقتصادي الاسلامي علي إيجاد التوازن بين نوعين من القيم: القيم الانسانية غير المادية والقيم المادية فيضع الأولي في الموضع الأسمي،ويزيل عن

(٨)نفس المرجع السابق،ص١٦-١٧.

الثانية كل جوانب المبالغة ويضعها في موضع الوسيلة دون تحقيرها أو صرف الناس عنها [٨].

اذاً التنمية في الإسلام لا تنفصل فيها الأبعاد الأخلاقية والمعنوية والروحية والإنسانية والقيمية، عن الأبعاد الكمية والرقمية والشيئية.

فالبعد الأخلاقي في التنمية يعتبر جزء من التصور الإسلامي الذي يعتبر القاعدة الأخلاقية معيارا يزن به التصرفات الإنسانية، فالقيم الموجبة (مثل: الأمانة والصدق... إلخ) تعتبر من شروط التنمية في الإسلام، بينما يتم استبعاد قيم الفجور السالبة (مثل الظلم، الاحتكار، الغبن).

٥- العدالة:

تستخدم العدالة تنموياً في مجالات هي :

أ- احداث التوازن الذي بدونه يفقد العالم استقراره ونظامه،وضوابط حركته.

ب- مراعاة المساواة وعدم التفرقة. أي مراعاتها للحقوق والواجبات.

ج- إعطاء كل ذي حق حقه، أي رعاية حقوق الإفراد وإعطاء كل ذي حق حقه

د- وضع الأمور في مواضعها : أي مراعاة الاستحقاقات خلال إفاضة الوجود، وعدم الامتناع عن الإفاضة.

وعند مراجعة معاني العدالة واستخداماتها المتقدمة نجد ترابطاً وتلازماً بين تلك المعاني والاستخدامات وتطبيقاتها التي حرص الاسلام عليها في جميع المجالات لا سيما في مجالات التنمية, ففي مجال الجباية فرض الاسلام علي الأغنياء مقداراً محدداً عادلاً من المال يكفي الفقراء ولا يلحق ضرراً بالأغنياء.ولم يجز أن تهدر مصالح فئة

(٨)محمد البهي :الاسلام والاقتصاد،ط٢،مكتبة وهبة ،القاهرة ،١٩٨٢،ص١٥،ص٤٥.

من الناس لصالح فئة أخري[٨]. أما في مجال التوزيع فقد وضع قواعد خاصة لضمان توزيع الناتج بين الناس وفقاًلمعايير عادلة تتناسب مع الجهد المبذول أو المخاطرة المتضمنة أو التكافل الاجتماعي المنشود، وهذه المعايير هي الأجر لمن يعمل أجيراً،والضمان أي المخاطرة ربحاً كانت أو خسارة للمضارب، والحاجة لغير القادرين جزئياً أو كلياً،ولهؤلاء توجد مسئولية الدولة وبقية أفراد المجتمع من خلال عمليتي التوزيع واعادة التوزيع [٨].

اذا العدالة في مفهوم الشريعة الاسلامية ضرورة انسانية تقود الي انتظام العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،وهي قوام أمر المجتمع ومنطلق تحرره وتقدمه، كما أنها المساهم الأكبر في تعبئة طاقات المجتمع البشري لبلوغ الكمال المنشود.

٦- المسئولية:

تتحدد المسئولية في ثلاثة جوانب هامة:

- مسئولية الفرد تجاه نفسة.
- مسئوليةالمجتمع تجاه بعضه البعض.
- مسئولية الدولة تجاه كل من الفرد والمجتمع.

فالمسئولية بذلك تطال الجميع ، فرداًودولة، فلا تضحي بالفرد لصالح الدولة،ولا بالدولة لصالح الفرد.

٧- الانسانية:

(٨).ابراهيم العسل :التنمية في الاسلام "مرجع سابق ،ص٧٤

(٨) عبد الحميد الغزالي : حول المنهج الاسلامي في التنمية ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة١٩٨٩ ،ص٧٩.

التنمية في الاسلام تختم بالفرد كإنسان، فهي تعمل علي الاعمار بالعمل الصالح بحرية وكرامة.

ثانياً: عناصر المفهوم الاسلامي للتنمية:

بناءً علي العرض السابق، يمكن تحديد عناصر المفهوم الاسلامي للتنمية في العناصر الآتية(٨):

- المفهوم الاسلامي للتنمية له خصائص الشمولية والتوازن، بحيث يشمل على الجوانب المادية، والنفسية معا، ويلبي حاجة الفرد من والجماعة في تناسق وتناغم تامين.

- الجهد التنموي يهتم بالإنسان، وهذا يعني أن التنمية موجهة للإنسان ولترقية حياته المادية والاجتماعية والثقافية وحتى البيئية المحيطة به.

إذاًعملية التنمية في المفهوم الاسلامي هي نشاط متعدد الأبعاد،لا يقتصر على جانب دون الآخر، تسعى إلى إحداث التوازن في الحياة بين العوامل والقوى المختلفة؛ خاصة بين المتغيرات الكمية والنوعية. وبما يحقق تنمية الأفراد والمجتمعات مادياً، وروحيا، وأخلاقيا، واقتصاديا، ويضمن الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: أساسيات المنهج التنموي في الاسلام:

يقوم المنهج التنموي في الاسلام علي مجموعة من الأساسيات هي:

١- الاستخلاف وعمارة الأرض: يبني عقد الاستخلاف علي أن المال(الموارد) مال الله والانسان مستخلف فيه،وفق شروط ، علي رأسها العمل الصالح كطريق

(٨) خلف بن سليمان النمري: التنمية في المنظور الاسلامي، بحث مقدم ضمن الندوة الدولية حول الاسلام في شرق آسيا، جمهورية الصين الوطنية، يومي ١٥،١٦ مارس ٢٠٠٤ ص ص ٠٧،٠٨.

وحيد للاعمار ،وأداء الحقوق المترتبة عليه بما يحقق العدالة،ويقيم التكافل الاجتماعي، ويضمن الاستغلال الأمثل للموارد[٨].

ان اعتماد مبدأ الاستخلاف كأساس للتنمية في الفكر الاسلامي يخلق فلسفة متميزة لها فيما يتعلق بالنظرة الي الموارد واستخداماتها[٨]. فالانسان الذي خلق أساساً لعبادة الله وعمارة الأرض لا يتحمل عناء توفير الموارد التي خلقها الله كافية واستخلفه في ادارتها،ويكون طريق الرخاءهو اللالتزام بمنهج عقد الاستخلاف. وبذلك تنحصر المشكلة الاقتصادية في ظلم الانسان الذي يتسبب في الفقر والبطالة.

كما يؤكد المنهج الاسلامي على أن اعمار الأرض وتنميتهاوالتمتع بمواردها وكنوزها واستغلال الموارد الظاهرة منها والمخبوءة هي للعامل عليها القادر علي ادارتها (الأصلح) وقصر ذلك عليه تحقيق غاية الاستخلاف علي الأرض وضمان استمرار الحياة البشرية عليها[٨].

٢- الملكية المزدوجة:

نوع الملكية يجيب علي التساؤل المتعلق بالمسؤل عن انجاز التنمية الدولة أم الفرد والنظام الاقتصادي الاسلامي يتميز بالملكية المزدوجة، أي الاقرار بالملكية الفرديةالتي يختص الفرد بتملكها دون غيره، والملكية العامة التي تمثل الملك المشاع

(٨)عبد الحميد الغزالي ،مرجع سابق،ص ص٦٩- ٧٢.
(٨) أحمد ذياب الريموني وآخرون:أولويات التنمية في الاسلام وأثرها علي التوازن الاقتصادي والاجتماعي، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم المالية والادارية بجامعة الاسراء(الازمة المالية العالمية وانعكاساتها علي اقتصاديات الدول النامية،الأردن،٢٨-٢٩ ابريل،٢٠٠٩،ص٨.
(٨) نفس المرجع السابق ،ص٨.

لأفراد المجتمع، مع تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماع ما لم يحصل تعارض فاذا حصل قدمت مصلحة الجماعة علي مصلحة الفرد [٨].

لذا, فالإسلام يعتبر الملكية الفردية ملكية مجازية للفرد لتحديد مسئوليته عنها- خاصة في أحوال سوء التصرف فيها- وليستخدمها بالطريقة التي تخدم مصالحه ومصالح المجتمع،وبذلك يتوائم مع فطرته وبما يدفع للسعي نحو كسب المال وتنميته، مع أخذه في الاعتبار انه مال الله بما يشكل ضماناً وجدانياً لتنميتها بما ينفع المجتمع. كما يعتبر أن الملكية العامة هي مسؤلية الجماعة عن ادارة الأموال التي لا تخص شخصاً معيناً وفق ما يخدم الصالح العام،وتحقيق الأغراض التي يعجز الأفراد عن تحقيقها[٨].

وبذلك فان تنظيم الاسلام للملكية علي النحو السابق يقطع بأنها جانب جوهري من جوانب تحقيق التنمية وأداة هامة لتحققها،وذلك في ظل تناسق بين نوعيها، يسد ثغرات تطبيق أحدهما منفرداً.

٣- نظام الأولويات:

يعتمد المنهج الاسلامي في التنمية علي نظام للأولويات في استخدام المال وتنميته سواء علي مستوي الأفراد أو علي مستوي المجتمع.

فعلي مستوي الأفراد تستخدم الموارد بشكل متوازن لتلبية الاحتياجات وفق نظام للأولويات يبدأبالضروريات ثم الحاجيات فالتحسينيات.أما علي مستوي الدولة

(٨)مسفر بن علي القحطاني:النظام الاقتصادي في الاسلام،بدون،٢٠٠٢،ص٦.
(٨)ابراهيم العسل ،مرجع سابق ،ص٢٨.

فيجب أن تصيغ الدولة خطط التنمية الاقتصادية انطلاقا من الاحتياجات الضرورية ثم ترتيب أولويات الانتاج وفقاً لذلك[٨].

٤- الحرية الاقتصادية المقيدة:

يعترف النظام الاقتصادي في الاسلام بالحرية الاقتصادية في اطار من الضوابط التي تتعلق بكسب المال والتصرف فيه بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع. ولعل أهم هذه الضوابط [٨]:

أ- أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً.

ب- تدخل الدولة لحماية المصالح العامة ضد تغول الأفراد.

ج- تربية المسلم أن يؤثر مصلحة غيره فيتوقف عن الأنشطة التي تضر الآخرين.

٥- التوزيع العادل وتحقيق التكافل الاجتماعي:

يرتكز النظام الاقتصادي في الاسلام علي معايير عادلة في توزيع الدخل تتناسب مع الجهد المبذول أو المخاطرة المتحملة أو التكافل الاجتماعي. وهو يقوم علي القواعد التالية[٨]:

أ- ضمان الحد اللائق لمستوي المعيشة(حد الكفاية)

ب- اعتماد مبدأي **العمل** " ضمان الأجر مقابل الجهد أو المخاطرة " والحاجة " الناتجة عن تفاوت القدرات والمواهب) كمبدأين للتوزيع.

ج- اقرار آليات التكافل بين أفراد المجتمع،ومنها:

---

(٨)أحمد ذياب الريموني وآخرون،مرجع سابق ،ص١١.
(٨) مصيطفي عبد اللطيف،د.سانية عبد الرحمان:مرجع سابق،صص٢٠، ٢١
(٨) مصيطفي عبد اللطيف،د.سانية عبد الرحمان:مرجع سابق،ص٢٢.

فريضة الزكاة – تشريع الكفارات والصدقات والقروض والهبات- تقرير بعض أنواع الانفاق الواجب- الحث علي الانفاق الاختياري.

رابعاً: ركائز تحقيق التنمية في الفكر الاسلامي:

كان من شدة حرص الاسلام علي التنمية أن أحاطها بمجموعة من الركائز والضمانات التي تعمل علي تحققهاواستدامتها، ولعل أهم تلك الضمانات هي:

١: تحقيق الاستقلال الاقتصادي:

يعد الاستقلال الاقتصادي ركيزة أساسية لتحقق التنمية، ونعني بالاستقلال الاقتصادي نفي التبعية الاقتصادية للخارج، وسيطرة الدول على مقدراتها الاقتصادية(٨).

والتنمية لا يمكن أن تكون مستقلة إلا إذا كانت متمركزة على الذات،قادرة علي تغذية نفسها والسير قدمًا دون استجداء خارجي فتكسر.التبعية و يتحقق الاستقلال، اعتماداً علي استراتيجية لإشباع الحاجات الأساسية، التي تتضمن (بحكم تعريفها) ثورة في نمط الاستهلاك، وهجومًا مباشرًا على مواقع الفقر، أي عدالة توزيع مُتضمنة ومضمونة فعلاً في بنية الاستراتيجية،وهي تعني كذلك تقليل مخاطر وخسائر الصدامات الخارجية المحتملة إلى أدني حد. وتتضح ملامح ذلك الاستقلال من خلال:

أ- العلاقة مع العالم الخارجي:

تبدو تِلْكّ الاستراتيجية متلائمة تمامًا مع هدف الاستقلال، فهي تؤدي – اقتصاديًا – إلي تقليل الاعتماد على العالم الخارجي كميًا (بالحد من الاستيراد والاقتراض) ونوعيًا (من حيث الاستغناء عن الخارج في إشباع أكبر قدر مكن من

(٨)عبد الحق الشكيري ،مرجع سابق،ص٨٥.

الحاجات الأساسية) ويفضي منطق الاستراتيجية إلي هذه النتيجة من خلال التغيير المقترح في نمط الاستهلاك والإنتاج.

ب- الاعتماد على النفس :

يعتمد هذا المبدأ على تعبئة الفائض الاقتصادي باتجاه التنمية لإشباع الحاجات الأساسية بالعمل والإمكانات المحلية، ومفهوم أوسع وأكثر ديناميكية : من خلال ما نسميه روح التجدد الذاتي وملاقاة التحديات الخارجية , وهو مفهوم مغاير للانغلاق، فهو موقف ثقة بالنفس وبالشعب وقدرته علي الابتكار والابداع،واحترام لتراث الحضارة الاسلامية.

وإذا أردنا أن نعطي معنى محددًا لفكرة الاعتماد على الذات، فلا بد أن نحدد العناصر التي تنطوي عليها وهي[٨]:

١- وضع حد لمشكلة تفاقم الديون الخارجية ولن يتحقق ذلك إلا من خلال

أ- تصفية جبل الديون المتراكم في الماضي.

ب- تقليل الحاجة للاقتراض الخارجي.

٢- اعطاء قضية إنتاج الغذاء في الدول الاسلامية وتنميته أهمية استراتيجية.

٣- التركيز علي البعد الاجتماعي للاعتماد على الذات والذي يحتم التعاون بين الدول الإسلامية ذات المصالح المتبادلة والتي تعاني من مشاكل وهموم متشابهة.

ج- دور الدولة:

دور الدولة في البلدان التابعة أساسي لحماية تجربتها في التنمية من العالم الخارجي، ويتطلب ذلك أن تعمل الدولة كمؤسسة مركزية تستخدم استخداماً أمثل

(٨)ابراهيم العسل ،مرجع سابق،ص١٣٥،١٣٤.

الكفاءات البشرية النادرة في المجالات العملية والفنية والاقتصادية والإدارية، ويعني ذلك أن منطق الاستراتيجية يؤدي بالضرورة إلي سيطرة السلطة المركزية على مفاتيح الاقتصاد القومي، وإلى تدخلها المباشر والحاسم في إدارة الاقتصاد. فلابد من تخطيط مركزي عيني ومالي يحدد اتجاهات ونسب النمو المتلائمة مع دعم الاستقلال، ومع نمط الاستهلاك المستهدف، وفي إطار التأهب الدائم للضغوط الخارجية المحتملة (مع عدم اهمال دور القطاع الخاص).

من ثم , يمكن الجزم بأن تحقيق الاستقلال الاقتصادي للدول الاسلامية بملامحه المختلفة يعني امتلاكها لمقدراتها وسيطرتها علي مواردها الاقتصادية واستغنائها عن تبعيتها للخارج،وذلك يعتبر الخطوة الرئيسية في طريق التنمية التي لا يمكن أن تحقق بدونه.

٢: الأخذ بالأساليب العلمية والتقنية الملائمة:

يقدم التطور العلمي والتكنولوجي فرصاً كبيرة لتطوير المقدرة التنافسية للمؤسسات وللدول ولزيادة الإمكانيات الوطنية للتنمية المستدامة. يتم هذا من خلال تطوير منظومة العلم والتكنولوجيا الوطنية وتحويلها تدريجياً إلى نظام وطني للابتكار أو الإبداع وذلك عبر تبني استراتيجية لتنفيذ هذه السياسة، وعبر تقوية الروابط والجسور بين مركبات هذه المنظومة.

إذاً استخدام التكنولوجيا المتطورة (التقنية)كطريق لاتقان العمل واجب تنموي اسلامي. وهنا يجب التنويه الي وجوب تلاؤم التكنولوجيا مع واقع البلدان الاسلامية وظروفها واحتياجاتها من حيث :

- أنها تتوجه لانتاج الحاجات الأساسية للسكان- أنها تتوازن مع البيئة المحيطة.

- تلاؤمها مع الموارد المتاحة.

وبدون تلك المميزات فان نقل التكنولوجيا يعتبر أداة لتعميق التبعية الاقتصادية، خاصة مع اصرار مصدريهاعلي عدم التغيير أو التحديث الا عن طريقهم، لذلك فان التقنية بهذا المعني يجب أن تستنبت داخلياً وفقاً للاحتياجات والمشاكل المحلية وبما يتفق مع منطق التنمية وخصائصها في الفكر الاسلامي.

٣: اعتماد مبدأ المشاركة الشعبية :

المقصود بالمشاركة الشعبية هي تلك المشاركة القائمة على الشعور بالمسؤولية الاجتماعية مشاركة من الأفراد والجماعات والقيادات في كل ما يتصل بالحياة في المجتمع المحلي بوجه عام، وفي كل ما يتعلق بتنمية موارد الناس الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بوجه خاص، يسهم فيها كل مواطن بما يستطيعه أو يملكه بدافع من رغبة حقيقية نابعة من اتجاه اجتماعي ومبادئ ثقافية أخلاقية(٨). كما اهتم الإسلام بالقيم والمبادئ التي تحكم وتربي السلوك الإنساني الرشيد لذلك تنطلق المشاركة الشعبية من من المنظور الإسلامي من المبادئ والقيم التالية:

أ- مبدأ المساواة التامة بين البشر في إطار المرجعية القيمية السلوكية، يقول تعالي: ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾[الفرقان:٥٤].

ب- مبدأ الشورى في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والإدارية: يقول الله عز وجل : ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾[الشورى:٣٨]

(٨) سعاد أحمد البيلي:المشاركة الشعبية في الحكم المحلي في السودان،رسالة ماجستير ،جامعة الخرطوم ،السودان،٢٠٠٢،ص١١.

ج- دعم مبدأ الدافعية والتحفيز والحض على العمل وفي ذلك يقول تعالي :

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[التوبة:١٠٥] ويقول تعالي : ﴿ وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام:١٩]

د- تكافؤ السلطة والمسؤولية والرقابة يقول الرسول ﷺ : « كُلُّكُمْ رَاعٍ ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، الإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِى أَهْلِهِ وَهْوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِى بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا ، وَالْخَادِمُ رَاعٍ فِى مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ - قَالَ وَحَسِبْتُ أَنْ قَدْ قَالَ - وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِى مَالِ أَبِيهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»(٨٣).

إذاً يمكن القول **أن** المشاركة الشعبية في الاسلام غاية ووسيلة في آن واحد.

٤ : الارتفاع بالتنمية الي مرتبة العبادة:

إن التنمية الاقتصادية في الإسلام فريضة وعبادة بل هي من أفضل اشكال العبادة والمسلمون مقربون إلى الله تعالى بقدر تعميرهم لمجتمعهم وأخذهم بأسباب التنمية الاقتصادية. ولقد ساوى الإسلام بين المجاهدين في سبيل الدعوة الإسلامية وبين الساعين في سبيل الرزق والنشاط الاقتصادي بقوله سبحانه و تعالى ﴿ .... وَآَخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآَخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .....﴾[المزمل: ٢٠]

(٨٣) صحيح البخاري ، باب الجمعة ، حديث رقم ٨٩٣ ، من المصدر التالي : وزارة الأوقاف المصرية ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، موسوعة الحديث الشريف ، سنن البيهقي ، كتاب الإقرار ، حديث رقم ١١٧٨٧ ، الموقع التالي :
http:// www.islamic- council .org . http://www .awqaf.org

المبحث الثاني
دور الاعمار في التغلب علي بعض المشكلات التنموية
مقارنة بالفكر الوضعي

حمل النمط التنموي الوضعي في جوانبه المختلفة الكثير من السلبيات،والتي برهن عليها استمرار تخلف كل من حاكي نفس النمط دونما مراعاة لخصوصياته الحضارية والثقافية. ورغم تخلف معظم الدول الاسلامية في وقتنا الراهن الا ان فكر الاعمار يقدم حلولاً تنطلق من شمولية وتوازن الفكر الاسلامي ووسطيته . ويحاول هذا المبحث أن يستعرض أهم المشكلات التي تعترض طريق التنمية ،والحلول التي يقدمها كلاً من الفكر الوضعي والاسلامي لها من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول
أهم المشكلات التي تواجه التنمية في الفكر الاقتصادي الوضعي

تطورت نظرة الفكر الوضعي عبر النظريات التنموية المختلفة ،ويمكن تتبع ذلك كما يلي:

أولاً- العنصر البشري والدور التنموي:

تختلف النظرة التنموية للانسان في الفكر الاقتصادي الوضعي مابين كونه انساناً،أوكونه عنصراً للعمل،أو الي المجموع السكاني.ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

١- الانسان والتنمية:

ركز الفكر التنموي خلال الحقبة الممتدة من بداية الخمسينيات الى بداية عقد الستينيات من العقد العشرين على البعد المادي للتنمية وأهمل تقريبا البعد البشري والاجتماعي، وكانت النماذج المطروحة في تلك المرحلة تركز على كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية بالاعتماد علي رأس المال، لكونها تفترض صراحة أو ضمناً بأن العنصر

البشري من قبيل المعطيات، أو أن عرضه غير محدود أو كبير المرونة، وبذلك فهو لا يشكل قيداً على عملية التنمية ، ومن أشهر تلك النماذج نموذج"هارود-دومار"، ونموذج"آرثر لويس"، ونظريات النمو المتوازن والنمو غير المتوازن , فمع بداية الستينيات من القرن العشرين اتجهت نماذج النمو الاقتصادي الى التركيز على أهمية الاستثمار في البشر- من خلال اعطاء الأولوية للتعليم والتدريب، حيث ركز الاقتصادي الاميركي"تيودور شولتز"علي دور الخبرة والمهارات المكتسبة كأحد المتغيرات المستقلة الرئيسة المؤثرة على عملية الانتاج وعملية التنمية الاقتصادية، مما دفع الدول المتقدمة الى رفع مستوى استثماراتها في رأس المال البشري بجميع أشكاله، فكانت مقدمة التحول الي الاقتصاد التكنولوجي و ظهور مفهوم تنمية الموارد البشرية.

ومع مطلع التسعينيات من القرن العشرين تطور مفهوم تنمية الموارد البشرية ليشمل كافة جوانب تشكيل القدرات البشرية وانتفاع البشر- بقدراتهم المكتسبة بكونهم الهدف النهائي للتنمية ، فالحياة المديدة الآمنة وتذوق العلم والثقافة وتوفر الفرص لممارسة النشاطات الخلاقة وحق المشاركة في تقرير الشؤون العامة وحق التعبير والحفاظ على البيئة من أجل الأجيال الحالية والمقبلة مجرد بعض الامثلة على حاجات وحقوق غير مادية قد يعتبرها المرء أهم من المزيد من الانتاج المادي.

أخيراً ظهر مفهوم المقدرة البشرية فأصبح هدف النمو الاقتصادي هو زيادة مساحة الحرية المتاحة للبشر ليعيشوا الحياة التي يختارونها وتمكنهم من احداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي. ولابد من الاشارة هنا أيضاً الى أن التنمية البشرية تعتبر منقوصة اذا تمكنت من تعزيز قدرات الانسان دون التمكن من ايجاد الفرص الكافية في البيئة الاقتصادية والاجتماعية لاستخدام هذه القدرات بشكل فعال. فالتعليم قد يتحول الى بطالة عند أصحاب الشهادات اذا لم يترافق مع مشروع تنموي متكامل.

وهو الامر الذي يؤكد على أهمية البعد الاقتصادي في نظرية التنمية البشرية. ولكنه أيضا الأمر الذي يؤكد على سعة وشمول مفهوم المقدرة البشرية كمفهوم يتجاوز رأس المال البشري .

٢- عنصر العمل:

حوّلت الرأسمالية العمل من سبب للتملك إلى موضوع له، إذ صارت قوة العمل "سلعة" تنظمها آلية العرض والطلب في سوق الخدمات الإنتاجية شأن خدمات أي عنصر إنتاجي آخر. ونظرياً تأكد ذلك من خلال قانون الأجر الحديدي والنظرية الحدية للأجور تعتمد علي استغلال العنصر البشري إلي أقصي درجة يمكن من خلالها أن يستفيد عنصر رأس المال. ثم كانت نظريات : رصيد الأجور ، والمساومة ، والقوة الشرائية تقوم هلي أساس أن العامل وأجره مجرد رصيد أو عنصر يشبه أي سلعة ، وبالتالي فهو قابل للمساومة أو التفاوض، يخضع لظروف العرض والطلب ، و يتحكم فيه من خلالها(٨).

وهكذا استقلت الملكية أساساً حقوقياً معتمداً في التوزيع الرأسمالي: ملكية خدمات عناصر الانتاج وما العمل إلا وحداً منها. أما الماركسية فترى تفرد العمل بالقيمة المنتجة(العمل أساس القيمة)، حيث أن القيمة التبادلية للسلعة تستمد من كمية العمل الاجتماعي المبذول فيها، لذلك فالتوزيع حسب العمل هو قانون التوزيع للمجتمع الاشتراكي: "لكل حسب عمله"، كما يشير التصور الماركسي إلى مرحلة لاحقة أكثر تقدماً تكون القوى المنتجة فيها على مستوى من التطور قادر على تأمين الوفرة السلعية، وفي هذا الطور يحل شعار: "لكل حسب حاجاته"، وهكذا يتوقت

(٨) لمزيد من التفاصيل: محمد عيد حسونه، أحمد ذكر الله : نحو اطار نظري لتحديد أجر العامل في الفكر الاقتصادي الاسلامي،دراسة مقارنة،المجلة العلمية لمركز صالح كامل ،جامعة الأزهر،٢٠١٠.

دخول الحاجة كأساس حقوقي للتوزيع ولو نظرياً، مع المرحلة الأخيرة لتطور القوى المنتجة التي تتيح شراكة الاستهلاك والإنتاج معاً.

٣: السكان في الفكر التنموي الوضعي:

ينطلق الفكر الرأسمالي من منهج مادي في معالجة مشكلة السكان في جانبها التضخمي، فهو يدعو لتحقيق معدل نمو يزيد علي معدل نمو السكان لتحسين مستوي المعيشة، وهو بذلك يركز علي البعد العددي مهملاً البعد التوزيعي لهذه القضية.وبالنسبة لقضية الخفة السكانية فيري تهجير السكان من مناطق الكثافة الي مناطق الخفة،والعمل علي زيادة معدلات المواليد(٨).

أما النظام الاشتراكي فيرفض حل التهجير ويري أنه قناع لاخفاءعيوب الرأسمالية(٨). كما عارض فكرة ضبط النفس وتنظيم الأسرة حيث يعتبر ذلك اعطاء حقوق للأغنياء يحرم منها الفقراء(٨). ويري كذلك أن الاشتراكية ذاتها هي الحل حيث يحول النظام الرأسمالي دون التعبئة الكاملة للفائض الاقتصادي وبالتالي عدم بلوغ التقدم(٨).

(٨) يوسف ابراهيم يوسف:المنهج الاسلامي في التنمية الاقتصادية،مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية،١٩٨١،ص ص٤٤٦-٤٤٧.

(٨) الفريد صوفي: مشكلة السكان في العالم، ترجمة جلال صادق، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون، ص٧٥.

(٨) كاترين فالا بريج:ضبط وتنظيم الأسرة،ترجمة يوسف كامل،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤، ص٤٦.

(٨) صلاح الدين نامق:قضايا التخلف الاقتصادي،دار المعارف القاهرة ،بدون،١٩٦٨،ص١٢٦.

وهكذا نجد أن النظام الاشتراكي لا يقدم حلاً للمشكلة السكانية فهو من جهة يرفض الهجرة، ومن أخري يعارض تحديد النسل. ويشترك مع النظام الرأسمالي في أن التنمية هي الحل(٨).

ومن التحليل السابق يمكن القول أن الفكر التنموي الوضعي حول الإنسان إلى أداة إنتاج ثم إلى أداة استهلاك، إذ لا هم له إلا أن يقتل نفسه جهدًا ليحصل على السلع الاستهلاكية غير الضرورية(٨). بالاضافة الي تحمل تكلفة اجتماعية باهظة تتمثل في أزمات دورية، تخلف طابوراً من المتعطلين، وتلازم الكساد والبطالة(الكساد التضخمي).

ثانياً- الانتاج والاستهلاك:

١- الاستهلاك:

يعرف الاقتصاديون المعاصرون الاستهلاك بأنه مجموع ما ينفق من مال في شراء السلع والخدمات(٨) أو "هوالنشاط الذي يشبع به الانسان حاجاته(٨).

وفي مجالي الانتاج والاستهلاك تعرض المجتمع البشرى فى الخمسة قرون الأخيرة لعدة ثورات متشابكة غيرت من وجهه تماما . فمع بداية عصر التجاريين بدأ التراكم الأولى لرأس المال الناتج عن حركة الكشوف الجغرافية الكبرى، وتطور وسائل الملاحة البحرية ،واستعمار ونهب واستعباد شعوب ،كان هذا دافعاً لإحداث

(٨) يوسف ابراهيم يوسف:مرجع سابق ،ص٤٥٨.
(٨)عبد الحق الشكيري:مرجع سابق،ص
(٨)سوزان لي – أبجدية علم الاقتصاد، ترجمة خضر نصار، مركز الكتب الأردني، ١٩٨٨م، ص ٤٢
(٨)د. أحمد زكي بدوي – معجم المصطلحات الاقتصادية، دارالكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٤م، ص ٤٩.

نهضة علمية كبرى، فاجتمع التراكم الرأسمالى الأولى والنهضة العلمية ليؤثرا فى دفع عجلة الإنتاج لدرجات عالية من التقدم فيما عرف بالثورة الصناعية .

وبحلول القرن التاسع عشر أصبح العالم كله محكوم من قبل حفنة قليلة من دول أوروبا (كانت هذه الفترة هى فترة صعود البورجوازية تاريخياً) ،التي دفعت العلم فى قفزات خيالية نحو المزيد من المعرفة سعياً الي تطوير وسائل الإنتاج ورفع الإنتاجية ، حتي أصبح متاحاً للبشرية وللمرة الأولى إمكانية فعلية لتحقيق مجتمع الوفرة والرفاهية وذلك لكافة سكان الأرض(٨). كما أصبح متاحاً لقواعد متزايدة من البشر. المعرفة النظرية والتطبيقات التكنولوجية وتم توسيع سوق الاستهلاك للسلع الحديثة ليضم كافة أفراد المجتمع.

مع القرن العشرين عرف البشر الانتشار الهائل لوسائل الإعلام والفنون والثقافة الحديثة وتحول العالم بأسره إلى قرية صغيرة ، فوقع الانسان أسيراً للثقافة الجديدة التى استخدمت وسائل قمع غير دموية لتوجيه المستهلكين نحو سلع بغض النظر عن منفعتها(ثقافة الاستهلاك السطحية)، فعلى جميع المستويات تم توسيع سوق الاستهلاك بما لا نهاية له من سلع ،تختلف فى أشكالها وماركاتها ولا تختلف فيما تشبعه من حاجات استعماليه ،وربما فى كثير من الأحيان لا تشبع أى حاجة حقيقية، ان لم تكن تلحق الضرر بالإنسان. هكذا يستغرق الناس كل حياتهم فى البحث عن المال بأى وسيلة لكى يستطيعوا شراء هذه السلع، في اطار من جوع مزمن للاستهلاك يظل يلازمهم حتى الموت(٨).

(٨) أريك فروم-الإنسان بين الجوهر والمظهر. ترجمة سعد زهران. -سلسلة عالم المعرفة. العدد ١٤٠. أغسطس١٩٨٩-الكويت.ص٥٢.

(٨)أريك فروم.: نفس المرجع السابق ،ص٥٨.

وهكذا استطاعت ثقافة الاستهلاك تحويل كل ما فى المجتمع البشرى لمجرد سلع، حتى البشر أنفسهم، فأصبح لكل شيء ثمنه ،خاضع لمنطق الربح والخسارة ، ليس فقط فى السلع المادية ،بل الأفكار وقوة العمل والإبداع المادى والعقلى وحتى العواطف والمشاعر، فأصيب الإنسان بخواء فكرى مروع وعلاقاته بالتشوه والوحشية واللاعقلانية وترسخت قيم الأنانية والنفعية التي أنتجت بلايين المحرومين والمهددين بالموت جوعا فى شتى بقاع الأرض.

وكان الفكر الاقتصادي في خدمة تطلعات الطبقة البرجوازية دائماً ،فبينما اعتبر **التجاريون** في البداية الاستهلاك عملية عقيمة يجب أن تقتصر على الحدود الدنيا، رغبة في إتاحة المزيد من الإنتاج القومي لتصديره والحصول على المزيد من الذهب والفضة اللذين يشكلان عناصر الثروة في تلك الفترة(٨) الا أنه سرعان ما أشار إينز إلى أن بعض التجاريين كان يدعو إلى ضرورة زيادة الاستهلاك، لأن الامتناع عن الاستهلاك سوف ينتهي إلى نقص في مستوى التشغيل(٨).

أما الفكر الكلاسيكي فرأي الادخار والاستهلاك متغيرين متنافسين، بحيث لا يمكن زيادة أحدهما إلا بتخفيض الآخر. ولما كان الادخار، تابعًا لتغيرات سعر الفائدة، فإن الاستهلاك أيضًا يعتبر وبشكل غير مباشر تابعًا لسعر الفائدة(٨).

(٨) لمزيد من التفاصيل ينظر:
سعيد النجار – تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣م ص ٢٣ وما بعدها.
لبيب شقير – تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٩٥ وما بعدها،
(٨) محسن كاظم – تاريخ الفكر الاقتصادي، ذات السلاسل، الكويت، ١٤٠٩هـ، ص ٤٧ .
(٨) سعيد النجار – مرجع سابق، ص ١١١

وبما أن حالة التشغيل الكامل هي السائدة(لا يوجد اكتناز) في المجتمع، لذلك فإن ارتفاع الفائدة وهو ثمن الادخار سوف يؤدي إلى زيادة المدخرات، كما سوف يؤدي بالتالي إلى تخفيض مستوى الاستهلاك والعكس صحيح[٨].

وكان **كينز** أكثر وضوحاً اذ أرجع السبب الرئيس للكساد الي نقص الطلب الفعال، مبيناً حتمية تشجيع الاستهلاك من خلال مبادرات لمضاعفة الانفاق العام الأمر الذي يدفع الانتاج ويزيد معدلات النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للنظام الاشتراكي فقانون التوزيع «لكل بحسب حجم عمله ونوعيته»: يتم توزيع الخيرات المادية التي ينتجها المجتمع الاشتراكي بحسب كمية العمل المبذول ونوعيته، ويقوم إلى جانب الاستهلاك الخاص نظام جديد للاستهلاك الاجتماعي للسلع والخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين مجاناً المنفعة[٨].

٢- الانتاج :

يعرف الاقتصاديون الانتاج بأنه "خلق المنفعة أو زيادتها" ونمط الإنتاج يتركب من قوى وعلاقات الإنتاج ، فهو طريقه لتوليد الفائض تعيد إنتاج نفسها . وتتم هذه العملية بواسطة قوى إنتاج منظمة بطريقة معينة ، ليست تقنية فحسب ، وإنما اجتماعية أيضا.

وقد تطور نمط الانتاج تبعاً للنظام الاقتصادي السائد ،فبينما كان الانتاج في العصر.الاقطاعي هو "الإنتاج من أجل المنفعة[٨]، بمعنى الإنتاج "الطبيعى". أصبح

(٨) لبيب شقير – مرجع سابق، ص ١٤٣

(٨)موريس دوب ، دراسات فى تطور الرسمالية ، ترجمة د. رؤوف عباس ، دار الكتاب الجامعى، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٥٢ .

(٨)لمزيد من التفاصيل: جورج لوكاتش، "البديل الحقيقي، ستالينية أم ديمقراطية اشتراكية"- دار الفارابي – بيروت – ١٩٩٠.

الإنتاج من أجل السوق في الرأسمالية، والذي يعد النمط الأكثر دواماً، فتطور قوى الإنتاج في الرأسمالية يتم فى خطوات واسعة وسريعة ، ولهذا يميل إلى السيادة بسرعة على أنماط الإنتاج السابقة عليه.

يعد حافز الربح في النظام الرأسمالي هو الدافع الأساسي لتحديد نوع وكمية الإنتاج, وهو المحرك الرئيس لأي قرار يتخذه المنتجون, فكل منتج في هذا النظام إنما يتصرف بما تمليه عليه مصلحته الشخصية و بما يتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة , ففي الماضي كانت رغبات المستهلكين هي المحدد لمجالات الإنتاج، فيما يعرف بسيادة المستهلك، وبعد العولمة والتطور التكنولوجي الهائل ، يخلق المنتجون سلعاً تلبي عوزاً افتراضياً،يقوم الاعلان باقناع المستهلك بأهمية اشباعه،الأمر الذي بات خرقاً واضحاً لتلك السيادة.

أما بالنسبة للنظام الاشتراكي فلا يتحقق أسلوب الانتاج الا عندما تصبح وسائل الانتاج ملكاً للمجتمع بأسره، ويكون هدف الانتاج هو تلبية الحد الأقصي من حاجات أعضاء المجتمع،ويتم الانتاج وفق خطط تضعها الدولة وتشرف علي تنفيذها(٨).

ثالثاً: السوق في الفكر الوضعي:

يحدد أمارتيا سين ملامح الرأسمالية في استخدام آلية السوق في الصفقات الاقتصادية، ثم الملكية الخاصة للموارد الاقتصادية، والاعتماد على باعث الربح والدوافع الشخصية(٨).

---

(٨)جورج لاتوش :مرجع سابق ،ص٧١.

Harvard University Press, ٢٠٠٩ , P ١٥ . The Idea of Justice,:) Amartya Sen٨

تلك الملامح تهدف لتوسيع الثروة إلى أقصى مدى، في اطار حرية غير محدودة، تسعي لتحقيق المصالح الشخصية بدعم من مبادراتها، و التأكيد علي تنافسية السوق وحريته[٨].

فالسوق الرأسمالي يعتمد على ميكانيكية قوى العرض والطلب؛ لتحديد وجهة المتغيرات الاقتصادية الرئيسة كمستوى الإنتاج والأسعار والطلب، من دون أن يكون هنالك أي تدخل يعيق حركة قوى السوق أو يؤثر فيها.

الا أن المدقق سرعان ماسيكتشف وهمية الحرية الرأسمالية بصفة عامة ،و حرية السوق منها علي وجه الخصوص. إذ لا تتمتع بها سوى فئة ملاك عناصر الإنتاج. فالعمال مجبرون على قبول أجور منخفضة حتى لا يتعرضوا للبطالة، وحرية الاستهلاك يحد منها دخل الفرد، و حرية الإنتاج تمنح أصحاب رؤوس الأموال فرصة إنتاج السلع الكمالية التي تروق لهم وبالكميات التي يحددونها، دونما اكتراث بحاجات محدودي الدخل.

كما أن حرية السوق أدت الي تفشي الاحتكار الذي جاء كنتيجة للتناقض بين رأس المال والعمل من جهة، و تركز رأس المال وازدياد الطابع الاجتماعي لقوى الإنتاج من جهة أخرى، ويمكن أن يضاف إلى ذلك الظروف التي رافقت الحربين العالميتين وقيام الدول الاشتراكية، ثم ما طرأ على النظام الرأسمالي القديم، وتنامي حركات التحرر القومي[٨].

فالمحرك الرئيسي للنظام الرأسمالي هو الرغبة في التراكم واستخدام جزء منه في ابتكار وتطوير أدوات إلانتاج حتى يستطيع الاستمرار في المنافسة والتواجد في

---

٨) Review of 'Islam and economic developmen

٨) رفعت محجوب، الاقتصاد السياسي (دار النهضة، القاهرة ١٩٧٣).

السوق، فتسيطر حفنة من الشركات الكبرى على صناعات بكاملها، وهي العملية التي أطلق عليها ماركس "تركيز وتمركز رأس المال". وقد أدت الأزمات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي في العشرين عامًا الماضية إلى حدوث زيادة أكبر في تركيز رأس المال، مع سلسلة الشراء والاندماج بين الشركات التي تعبر الحدود الوطنية.

من ثم أصبح الاحتكار هو الصفة المزمنة والعامة لظاهرة فائض التراكم[٨]. فكان لزاماً علي الدولة التدخل لحماية شكل الإنتاج السائد عن طريق التنظيمات القانونية للعلاقة بين العمل ورأس المال. وصدرت قوانين عديدة (قوانين منع الاحتكار مثلاً) توحي بأنها تعمل على حماية المستهلك، إلا أن كبار المستثمرين التفوا عليها واستفادوا من قوانين أخرى دفعت بالتركز الرأسمالي إلى مراحل كبيرة (مثل قانون المشاركة المتعددة بأكثر من شركة) من دون أن يكون رصيد أموالهم مرتبطاً بواحدة منها (قانون دمج الشركات) وتقديم ضمانات الدولة لقروض الشركات (قانون دعم الشركات التي تعاني من صعوبات)[٨].

كما اشترط البنك الدولي[٨] في المؤسسات القائمة على السوق حتى تكون قادرة على تحقيق النمو وتحسين حياة الناس فإنها مطالبة بتحقيق أربعة شروط: (١) مكافحة

---

٨) John M.keynez:The General Theory Employment,Interst and Money, Macmillan and Go .Ltd.London, ١٩٣٦, p٨٧.

٨ – لمزيد من التفاصيل:

فؤاد مرسى :الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٤٧ ، الكويت،١٩٩٠، ص٥٠-٥٤.

روبرت كارسون :كتاب ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينيات وما بعدها ،ترجمة د. دانيال رزق ،الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر الطبعة الأولى ،١٩٩٤، ص ٣٣ .

جراهام طوميسون ، بول هيرست :كتاب العولمة ،ترجمة د. فالح عبد الجبار ،مطابع السياسة ، الكويت عالم المعرفة ، أيلول ٢٠٠١ ص١١ .

(٨):البنك الدولي:تقرير التنمية في العالم "بناء المؤسسات من أجل الأسواق"،٢٠٠٢،ص٢٢.

الفساد (٢) التجديد في تصميم السياسات والمؤسسات (٣) الاتصال بين المجتمعات الفاعلة في السوق من خلال تدفق المعلومات والتجارة المفتوحة (٤) تعزيز المنافسة بين الشركات والأفراد.

ولكن في ظل انتقال المنافسة للمستوى العالمي ،تعاظم دور الدولة في تقديم الدعم لشركاتها العملاقة في مواجهة شركات الدول الأخرى حتى لو وصل الأمر للتهديد باستخدام القوة العسكرية المباشرة من أجل حماية مصالح برجوازيوا هذه الدول [٨].

أما النظام الاشتراكي فيعمل في ظل سوق مخططة من حيث العرض والأسعار، فلا توجد فردية للانتاج أو التسعير....ونحو ذلك، وفي هذا قتل للحوافز البشرية على الإبداع والابتكار، تهدف الخطة الاقتصادية أساساً إلى تلبية حاجات المجتمع المتزايدة التي تعبر عن أهدافه ورغباته. ويعد الربح في الاقتصاد الاشتراكي وسيلة أكثر منه غاية. وتكون السوق في إطار التخطيط وسيلة فعالة وخادمة للاقتصاد، بدل أن تكون سيدة متحكمة فيه كما في النظام الرأسمالي.

وبذلك تكون الاشتراكية من وجهة نظر البعض قادرة على الجمع ما بين التخصيص الكفؤ للموارد الإنتاجية وتوزيع الدخل الذي يعظم الرفاهة الإجتماعية، مُنفتحةً على التجديدات دون أن تكون مُعرضةً للكوارث الناتجة عن التقلبات الدرورية[٨].

---

٨ – أحمد العوران: مستقبل نظرية إقتصاد السوق الرأسمالي ،دراسات وتقارير مركز القدس للدراسات،٢٥-٧-٢٠٠٩ م.
http://alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=١٢٨&local_details=٢&id١=٨١٤&menu_id=١٠&cat_id=٢

٨) Ernesto Screpanti and Stefano Zamagni,An Outline of the History of Economic Thought - Ernesto Screpanti and Stefano Zamagni, ٢nd Edition, Oxford University Press,٢٠٠٥, p١٨.

رابعاً- التوزيع في الفكر الوضعي:

ركز الكلاسيك علي الكشف عن القوانين التي تحكم توزيع الناتج الكلي بين عناصر الانتاج، وركزوا على التوزيع الوظيفي، يقصد بالتوزيع الوظيفي عملية قسمة قيمة الناتج المتحقق بين المساهمين في العملية الإنتاجية كل بحسب إسهامه (وظيفته)، فلقد كانواينظرون إلى تفاوت مسألة توز يعٌ الدخل على أنها مسألة طبيعية تفرضها قوانين الطبيعة. المتشائمون منهم أمثال " دافيدٌ ريكٌاردو " يرٌون أن القوانين الطبيعٌةٌ حتماً ستسبب آلاماً ومتاعب للناس يجب أن يتحملوها،أما المتفائلون مثل " **ساي** " فيرٌون أن القوانين الطبيعية يمٌكن أن تحدث آلاما بشريةٌ وماهي سوى شيئاً عابرًا له صفة التطهيرٌ والتخليصٌ[٨].

هذا بالاضافة الي القوانين التي تحكم النشاط الاقتصادي(والتي تعزز التوزيع الوظيفي) ، ومن أهمها السعي الي تحقيق المصلحة الفردية بالوصول الي أقصي منفعة ممكنة، عدم التعارض بين المصلحة الشخصية والعامة ، والعمل في اطار المنافسة الكاملة.

أما كينز فطال باعادة توزيع الدخول بين الأفراد لتخفيف التفاوت في توزيع الثروات، وذلك باستخدام أدوات السياسة المالية- كفرض الضرائب التصاعدية- لأن التفاوت بالنسبة إليهٌ يحٌدث أزمة في الطلب الكلي، وإعادة التوزيع لصالح الطبقات الفقيرة من شأنه زٌيادٌة الادخار ومن ثم التأثير على الإنفاق الكلي بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، فيعود التوزن للاقتصاد القومي[٨].

---

[٨] باسل البستاني:الفكر الاقتصادي من التناقض الي النضوج،دار الطبعة للطباعة والنشر،بيروت ،لبنان،١٩٨٥،ص٧.

[٨] لبيب شقير:تاريخ الفكر الاقتصادي،دار الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع،بغداد ،١٩٨٦،ص١٨٣.

من ثم فإن الرأسمالية تتوقف عند التوزيع الوظيفي دون غيره ،سواء أكان التوزيع الابتدائي الذي يقصد به نشأة حق التملك أو الاختصاص بالموارد، والأسس التي تحكم ذلك،أو التوزيع الشخصي.(إعادة التوزيع) الذي يقصد به عملية سحب جزء من الدخول الموزعة وظيفياً وإعادة دفعها إلى مستحقين آخرين حسب اعتبارات غير وظيفية اجتماعية أو إنسانية.

ولا يتوقف أثر سوء التوزيع في الرأسمالية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وإنما يتعداه كذلك إلى الميدان السياسي، وذلك أنه من المتوقع في مجتمع يسيطر فيه الأغنياء على مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية أن يمتد نفوذهم إلى إدارة شؤون الدولة والحصول على أعلي المراكز فيهاعن طريق السيطرة على الأحزاب وانتخاباتها بما يملكون من أموال تنفق في الاعلام والدعاية وشراء الذمم. ومع مرور الزمن نجد أن الرأسمالية تزداد قوة وإحكاماً بفضل ما توفره لأبنائها وأعضائها من فرص الحياة والتعليم والترقي، في الوقت نفسه الذي تتوارث فيه الطبقات الكادحة فقر آبائها.

أما الفلسفة الماركسية فتلغي التفاوت في توزيع الدخل بالغائها للملكية الفردية بوصفها مستغلة في جميع صورها،واهمالها لحافز الربح وتصويرها للانسان علي أنه مجموعة من الاستجابات للبيئة المحيطة ،وليس له كيان ثابت يتجسد في خصائصه الفطرية، وبتأكيدها علي الملكية الجماعية وتطبيق المساواة المعيشية بين الناس[٨].

وطبقاً لقانون التوزيع الاشتراكي(لكل بحسب حجم عمله ونوعيته) يتم توزيع الخيرات المادية التي ينتجها المجتمع الاشتراكي بحسب كمية العمل المبذول

٨ – آمال لحسن شوثري:التفاوت في توزيع الدخل بين النظرية والتطبيق،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير،كلية علوم التيسير والعلوم التجارية،جامعة محمد بو ضياف ، الجزائر ،ع ٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ص ١١١- ١١٢ .

ونوعيته، فالذي يعطي بعمله أكثر من غيره ينال من الخيرات المادية أكثر من غيره. وبذلك تلغى الدخول الناجمة عن الملكية «الإيجار والفائدة والربح»، ويعتمد توزيع الدخل على أساس كمية العمل المبذول ونوعيته. ويقوم إلى جانب الاستهلاك الخاص نظام جديد للاستهلاك الاجتماعي والخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين مجاناً

إن الإخلال في تطبيق قانون التوزيع الاشتراكي من شأنه أن يعرقل النمو الاقتصادي من جهة ويوجد تناقضاً بين الأفراد والمجموعات من جهة ثانية، فيكسب البعض من المجتمع أكثر مما يقدم، في حين يحصل البعض الآخر على أقل مما يستحق. ويؤدي إلى إضعاف آلية النشاط الاقتصادي في المجتمع وتهديد وجوده[٨].

وبعد استعراض أهم المشكلات التي تواجه التنمية في الفكرالاقتصادي الوضعي،يحاول البحث بيان كيف يواجها الاعمار وذلك في المطلب التالي.

٨ – ليسٌتر ثرو – مستقبل الرأسماليةٌ – ترجمة حلم عبد القادر فالح – إصدارات بيت الحكمة بغداد – – ١٩٩٩ص– ١٣٧

المطلب الثاني
كفاءة الإعمار في الفكر الاقتصادي الإسلامي
في مواجهة المشكلات التنموية في الفكر المعاصر

أولاً: الانسان والاعمار:

تتتميز النظرة الاسلامية للانسان بالشمولية والتكامل والتناسق، فلم تتوقف فقط عند كونه عنصراً انتاجياً، بل سبقته بنظرة متميزة الي الانسان علي اعتبار كونه خلق الله المستهدف من عملية الاعمار وأداتها الرئيسة في نفس الوقت. ويمكن تناول ذلك تفصيلاً كما يلي:

١- الانسان في فكر الاعمار:

اعتبر الإسلام أن الإنسان قيمة حقيقية، وركناً في الحياة، بما أودع الله فيه من القدرة الجسدية والذهنية، وقابلية التكيف المستمر. ودليل ذلك أنه جعله مكلفا مسؤولا .

وتتميز النظرة الاسلامية للانسان بالشمولية والتكامل والتناسق والتوازن ، فهي تشمل كل جوانب النفس وكل جوانب الحياة، تأخذ الكائن البشري على ما هو عليه، لا تحاول أن تقسره على ما ليس من طبيعته، تعمد إلى تهذيبها إلى آخر مدى ، دون كبت للنوازع الفطرية، أو تمزق الفرد بين الضغط الواقع عليه من هذه النوازع، وبين المثل العليا التي يرسمها له(٨).

وربط مالك ابن نبي بين ظهور الحضارة في أمة من الأمم واكتشاف الإنسان لأسمى الأشياء؛ وقال في هذا: " فكأنما قدر للإنسان ألا تشرق عليه شمس الحضارة إلا حيث يمتد نظره إلى ما وراء حياته الأرضية أو بعيدا عن حقبته إذ حينما يكشف

(٨) محمد قطب :الانسان بين المادية والاسلام ،دار الشروق ،القاهرة،١٩٨٩ ،ط٤،ص٥١.

حقيقته الكاملة يكتشف معها أسمى الأشياء التي تهيمن عليها عبقريته وتتفاعل معها(٨).

ولعل النقاط التالية تبرز النظرة الاسلامية المتميزه للانسان:

أ- الإنسان مخلوق مكرم :

كرّم الله - عز وجل - الإنسان على سائر المخلوقات، فالإنسان في نظر الإسلام ليس كالنباتات والحيوانات التي هي وسائل لغايات أبعد منها ، فلا يجوز أن يستعمل كآلة ، بل هو على الدوام غاية في حد ذاته ، وهو جدير بالاحترام والتقدير والتكريم(٨).

وكون الإنسان مكرماً يمنحه القدرة على التعلم ؛ حيث يستحثه ذلك - دوماً - على الاجتهاد في تحصيل العلم ، والارتقاء في سلمه ؛ سعياً إلى تطوير حياته ، والقيام بواجباته ، بصفته مستخلفاً في الأرض من قبل الله - عز وجل - .

ب- **شعور الإنسان بكرامته وإدراكه لهذه المنزلة الرفيعة التي امتن الله بها عليه** ، تجده يعتز بنفسه ، ويرفض كل أشكال الذل والهوان من قبل الآخرين .

ج- الإنسان مميز مختار: فهو قادراً على التمييز بين الخير والشر، وبناءً على ذلك يتخلص الإنسان من سلوك التواكل ، ويستشعر المسئولية تجاه الأمانة المكلف بها

د- الطبيعة الإنسانية خيرة ومرنة ، قابلة للتشكيل والتغيير والتعديل ، ولاكتساب معارف وعادات وقيم واتجاهات(٨).

(٨) مالك بن نبي:شروط النهضة، دار الفكر المعاصر،٢٠١١،ص٥٠.
(٨) " (الشيباني ، ١٩٩٨ ، ص ١٤٥)
(٨) (الشيباني ، ١٩٧٥ ، ص ١١١)

إن التغير والتطور الذي يطرأ على الطبيعة الإنسانية ، يحدث اما بالحذف والإزالة فيما يخص العادات والميول والقيم والاتجاهات المكتسبة .أو بالتعديل والتهذيب فيما يتعلق بالخصائص الثابتة الراسخة التي يولد الإنسان مزوداً بها كالغرائز الفطرية التي من بينها حب المال(٨).

ولا شك أن هذه النقاط تدفع الانسان المتمتع بها الي السلوك الاعماري المتميز،خاصة اذا ما أضفنا مجموعة من الدعائم التي تجعله متميزاً عن غيره في أي مجتمع آخر ، ومن هذه الدعائم **الحرية، المساواة، التسامح، المسئولية.ويمكن تناولها تفصيلاً كالتالي:**

أ- الحرية:

لقد جاءتْ التشريعات الإسلامية إقرارًا لآدمية الإنسان، بحيث يشعر بالأمن النفسي والاجتماعي؛ حتى يستطيع أن يستغل طاقاته كلها في خدمة اعمار المجتمع، فالإنسان الذي يساق قسريًّا في المجتمع،تهدر إنسانيته، وتطمس معالم شخصيته، إنسان معطَّل القوى، مزعزع الشخصية، لا يستطيع أن يشترك بقوَّة وأمان في بناء مجتمع الإنسان(٨).

الحرية الشخصية: المراد من الحرية الشخصية أن يكون الشخص قادرًا على التصرف في شئون نفسه وفي كل ما يتعلق بذاته، آمنًا من الاعتداء عليه في نفس أو عرض أو مال أو مأوى أو أي حق من حقوقه، على أن لا يكون في تصرفه عدوان على غيره(٨). ويلاحظ من هذا التعريف أن الحرية الشخصية تتحقق بتحقيق أمورمنها:

(٨) (الشيباني ، ١٩٧٥ ، ص ١١٣)

(٨)ابراهيم عبد العزيز السمري:التنمية من منظور اسلامي،شبكة الألوكة، ٢٠١١، ص٨٠، www.alukahnet

(٨) نفس المرجع السابق،ص٨٢.

- **الحرية الذاتية:** يقرر الإسلام بأحكامه هذه الحرية ويؤمن الفرد على ذاته من أي اعتداء، حيث حد حدودًا بأوامره ونواهيه، وشرع لمجاوزة هذه الحدود عقوبات، بعضها مقدرة وهي الحدود، وبعضها موكول تقديره إلى ولاة الأمر وهي التعازير، فلا جريمة إلا في تعدي حدود الله، ولا عقوبة إلا على وافق ما شرع الله.

- **حرية المأوى:** النفي والإبعاد عقوبة لم يذكرها القرآن الكريم إلا جزاء للذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادًا، وفي القرآن الكريم والسنة تقرير حرمة المسكن قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾[النور:٢٧، ٢٨].

- **حرية الملكية:** أقر الإسلام هذه الحرية وكفلها بأحكام عدة منها:

جعل الاسلام حرية المتصرف ورضاه واختياره (التراضي)،أساس صحة ونفاذ كل التصرفات التي تفيد نقل ملكية العين أو منفعتها، من بيع وإجارة وقرض وغيره.

كما أن النهي في مواضع عدة من القرآن والسنة عن التعدي على مال الغير، و تقرير عقوبة السارق ، وتضمين الغاصب،ما هو إلا ضمانًا لحرية الملكية.

- **حرية الاعتقاد:** ترك الإسلام لكل فرد الحرية الكاملة في أن تكون عقيدته بناء على ما يصل إليه عقله ونظره الصحيح، فجعل أساس التوحيد والإيمان البحث والنظر، لا القهر والإلجاء، ولا المحاكاة والتقليد (٨).

- **حرية الرأي:** إن كان الأمر غير ديني، فلكل فرد أن يبدي رأيه فيه حسبما يراه، ويعرب عنه بالوسيلة الميسورة له، وأما في الأمور الدينية فلكل واحد أن يجتهد فيه عند غياب النص.

- **حرية التعليم:**

(٨) نفس المرجع السابق،ص٨٤.

الحقيقة الثابتة أن الإسلام يقرر حرية العلم، بل يجعل طلبه فريضة محكمة على كل مسلم ومسلمة، وما يرمي به المسلمون من اضطهاد أنواع من العلوم في بعض العصور، فليس سببه أمرًا في طبيعة الإسلام(٨).

ب – المساواة:

وتعني المساواة بين الأفراد في الحقوق المدنية والدستورية ، وهي من الأسس التي يقوم عليها نظام الحكم في الإسلام،الذي لا يفرق بين واحد وآخر في الخضوع لسلطان قانونه، فكل الأفراد متساوون في أحوالهم المدنية والجنائية، لا يمتاز واحد بحكم خاص ولا بطرق محاكمة خاصة .

وكذلك لا يميز الإسلام واحدًا في التمتع بالحقوق وهكذا في سائر الأحكام الإسلامية الناس سواسية، وقد كانت هذه المساواة في صدر الإسلام شعار المسلمين في حربهم وسلمهم الإسلام(٨).

ج – التسامح: حث الإسلام على التعايش مع الآخرين والتسامح معهم ، فكان المسلمون أكثر الناس تسامحاً وبراً ورحمة بالناس في البلاد التي فتحوها، ولقد ضرب الرسول ﷺ وأصحابه المثل الأعلى في التسامح ، وعاشت كل الطوائف في ظل الدولة الإسلامية في أمن وأمان ، وتولى غير المسلمين بعض المناصب العليا في الدولة الإسلامية العظيمة التي بسطت الرحمة والإخاء والتسامح على كل البسيطة.

د– المسئولية: ويقصد بها مسئولية الحاكم والمحكوم ، وقد قرر الإسلام مسئولية أفراد الأمة نصح ولاة الأمر والأخذ على أيدي ظالميهم كقوله ﷺ: «إن الله يرضى لكم ثلاثًا ويسخط لكم ثلاثًا يرضى لكم أن تعبدوه وحده ولا تشركوا به شيئًا

(٨) عبد الوهاب خلاف: السياسة الشرعية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية ، دار القلم ، الطبعة: ١٤٠٨ هـ– ١٩٨٨م ، ص ٣٨–٤٥.

(٨) نفس المرجع السابق: ص ٤٦ – ٤٧.

وأن تعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم غيره[٨]. وقوله: «إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده» غيره[٨].

وتصب الدعائم السابقة في تحقيق تكافؤ الفرص من بُعدين: ١ – التمكين، ٢ – القسمة. أي: التمكين للجميع في المعايش فيما هو جاهز أو فيما هو محصل نشاط أو عمل، أما القسمة فهي مرهونة بقدرة البشر وسعيهم في الحياة الدنيا[٨]. أي أنَّ العدالة تتحقق بتكافؤ الفرص، وبعد ذلك تترك المواهب تعمل في الحدود التي لا تتعارض مع الأهداف العليا للحياة[٨].

٢– الانسان عنصر انتاجي:

يدخل الانسان دورة النشاط الاقتصادي ضمن أطر عقدية مختلفة لذا يمكن تصنيفه إلى العمل الأجير والعمل المضارب والعمل المخاطر،ويمكن ايضاح ذلك كما يلي:

– العمل الأجير:

يقابل هذا عنصر العمل في اقتصاد السوق، ويكافئ ببدل مالي مضمون ومعلوم. وعقد الإجارة عقد مشروع له مقوماته المقررة .ومن أهم المبادئ المتعلقة به[٨]:

(٨) رواه مالك في الموطأ (٣٦٣٢) ، وأحمد (٨٧٩٩) ، والبخاري في "الأدب المفرد" (٤٤٢) ، وابن حبان (٣٣٨٨) ، والبغوي (١٠١).
(٨) رواه أبو داود (٤٣٣٨) ، والترمذي (٢١٦٨) ، وقال الألباني : صحيح.
(٨) أحمد إبراهيم منصور: عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية. رؤية إسلامية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،رسالة الدكتوراه (٦٦)، ط ١، يونيو ٢٠٠٧م ، ص٢٥، و١٣٨ .
(٨) سيد قطب :العدالة الاجتماعية، دار الشروق، القاهرة. ١٤١٥هـ ، ص٢٨.
(٨) لمزيد من التفاصيل :

- مبدأ معلومية الأجر، وذلك نأيا عن الغرر أو التغرير أو المنازعة.

- مبدأ تعجيل الأجر وتوفية الأجر ، حيث التعجيل يحفز الطلب الفعال، لأن الأجر أهم عناصر الطلب الاستهلاكي.

- مبدأ عدالة الأجر وتناسبه مع الجهد، قال تعالى: "ولا تبخسوا الناس أشياءهم".

- مبدأ التيسير في العمل وعدم تكليف الأجير فوق طاقته.

العمل المضارب:

الذي يدخل دورة النشاط الاقتصادي من خلال عقد المضاربة فيتحمل قسطا من مخاطرة هذا النشاط، ويتأهل لحصة شائعة من الربح بمقتضى أحكام المضاربة: "الربح على ما شرط العاقدان والوضيعة (الخسارة) على المال" و"الغنم بالغرم"[٨].

العمل المخاطر:

وهو يقابل عنصر التنظيم في اقتصاد السوق حيث يتحمل المنظم كامل مخاطرة النشاط الاقتصادي (الغرم) ويستأثر بأرباحه (الغنم).

وبالاضافة الي ما سبق يحث الإسلام على تجهيز الموارد البشرية للفعالية الاقتصادية حيث:

- يمجّد الإسلام العمل وينهى عن التعطل وفي ذلك يقول تعالى ﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور﴾[الملك، ١٥].

محمد عيد حسونه ، أحمد ذكرالله: نحو اطار نظري لتحديد أجر العامل في الفكر الاقتصادي الاسلامي،دراسة مقارنة،المجلة العلمية لمركز صالح كامل ،جامعة الأزهر،٢٠١٠.

(٨)عبد الجبار السبهاني: مقالات في الاقتصاد الاسلامي،:Al-Sabhany.com .

- اضفاءه ﷺ على الكسب صفة تعبدية إذْ أوضح إن من الذنوب ذنوباً لا يكفرها إلا السعي في طلب الرزق.

- تحريم الشريعة الكسب عن طريق الأنشطة غير المشروعة.

- ضبط الإسلام سلوك الفرد في أدائه ووجهه إلي العمل المنتج الذي يسد حاجة الفرد ، وينفع المجتمع ، ويترك أثراً ملموساً علي حياة الفرد والأمة ، وهو مغزي التأكيد القراَني علي العمل النافع بأنه العمل الصالح.

- تبرز قيمة الفرد وتحدد مكانته ، ويتبوأ موقعه في المجتمع بقدر عمله وحسب مجهوده وطاقته وما يحققه لمجتمعه ، قال تعالي: ﴿ولكل درجات مما عملوا وما ربك بغافل عما يعملون﴾[الأنعام: ١٣٢].

- عدم اعطاء الزكاة للقادر على العمل لأن الأصل أن يكسب المرء كفايته بالعمل؛ فقرر أن الزكاة: «لا تحل لغني ولا لقوي مكتسب».

هذا هو جوهر نظرة الإسلام للإنسان، فهي ليست عبودية واستسلاما ، وقدرية واستخذاء ، ولا سكونا وتقليدا ، ولكنها حرية وانطلاق ، والتزام وانعتاق ، وحركة وتغيير . وهي نظرة رسمت طريق الحقوق الإنسانية للإنسان في ذاته[٨]. وذلك في توفيق دائم بين أهداف الحياة وضرورات المجتمع ونوازع الفرد، دون أن يطغى هدف على هدف، ولا مصلحة على مصلحة، وإنما يسير الكل في توافق واتساق، يحقق –حين يتم– أقصى ما يمكن من السعادة على ظهر الأرض.

ج- السكان:

(٨) محسن عبد الحميد.الإسلام والتنمية الاجتماعية.مجلة المناهل.العدد: ٢٧ (السنة العاشرة، يوليو١٩٨٣) ص: ٢٧٠ – ٢٧٣ .

يؤكد المنظور اسلامي لعلاقة السكان بالتنمية على أن القضية ليست السكان وحدهم وإنما أيضا حسن استخدام وتخصيص الموارد المتاحة وعدالة التوزيع، فإن الأسباب الحقيقية للتخلف الاقتصادى ليست فى نقص الموارد التى رزق الله بها العباد بكفاية، وليس عدد السكان زيادة أو نقصاً، وإنما هو نقطة الالتقاء بين السكان والموارد فى ضرورة بذل الجهد البشرى لاستغلال هذه الموارد، ومن جانب آخر فإن سوء توزيع الدخل والثروة ، وعدم التكافل سبب آخر لعدم استفادة جميع أفراد المجتمع بثمار التنمية وهو ما يظهر فى الفجوة الواسعة بين الأغنياء والفقراء(٨).

هذه النظرة تظهر مدى سبق وتفوق الفكر الإسلامى فى تناول مسألة السياسات السكانية، أما السبق: فيظهر فى أن القضية تم تناولها قبل ظهور اهتمام الأفكار الأخرى بها بوقت طويل، فإذا كانت المسألة لم تبرز إلا على يد توماس روبروت مالتوس عام ١٧٩٨ م فإن الشريعة الإسلامية اهتمت بها منذ بداية الدعوة ،يظهر ذلك فى أحاديث «العزل» كأسلوب لتنظيم النسل المروية عن رسول الله ﷺ(٨).

وأما التفوق: فيظهر فى أنه إذا كانت البدايات لتناول القضية فى الفكر المعاصر قد ركزت على السياسات الكمية من حيث عدد السكان وعلاقتهم بتوفير الغذاء بين الموارد المتاحة ثم تطورت لتشمل السياسات النوعية من الرعاية الصحية والتعليمية، وأخيراً إدخال الصحة الإنجابية، فإن الإسلام اهتم بكل هذه العناصر فى تزاوج بين

(٨) يوسف ابراهيم يوسف:مرجع سابق،ص

(٨) محمد عبد الحليم عمر: السياسات السكانية من منظور إسلامي – نظرة إجمالية، ندوة«السياسات السكانية: منظور إسلامي،اقتصادي» مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ،جامعة الأزهر،يومي: الأحد والاثنين ٥-٦ صفر ١٤٢٧هـ الموافق ٥-٦ مارس ٢٠٠٦م،ص١٥.

القيم الإيمانية والإمكانيات والشروط المادية، كما اهتم الإسلام بحسن استغلال الموارد وعدالة التوزيع(٨).

ثانياً – ضوابط الانتاج والاستهلاك

١ – ضوابط الانتاج:

يعرف الفكر الاسلامي الانتاج بأنه نشاط الإنسان الواعي والهادف إلى استيلاد الطيبات والحصول على وسائل الإشباع من الموارد المتاحة(٨).

وتوجد مجموعة من الأحكام الشرعية التي توجه النشاط الانتاجي بما يحقق الكفاءة الاقتصادية (الإنتاجية والتخصيصية)، وفيما يلي استعراض لأبرز تلك الأحكام :

أ– وجوب تعبئة الموارد للنشاط الاقتصادي :

بالنسبة للأرض،الإسلام يؤكد وجوب توظيف الأرض لتأمين كفاية المجتمع من ناتجها، يتضح ذلك مما يأتي(٨):

- أحكام الإحياء التي تحفز الناس لاستصلاح الأرض ، قال ﷺ: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له».
- أحكام الاستزراع التي تحث على زراعة الأرض أو استزراعها، قال ﷺ: «من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرِعها أخاه».

(٨) نفس المرجع السابق،ص١٥.
٨ – عبد الجبار السبهاني: مقال بعنوان الانتاج في الاقتصادالاسلامي:Al-Sabhany.com
٨ –لمزيد من التفاصيل:
شعبان فهمي عبد العزيز:مقدمة في الاقتصاد الاسلامي ،بدون،كلية التجارة،جامعة الأزهر.

● أحكام منع الاحتجاز وذلك بمصادرة حق من يحتجز الأرض ولم ينتفع بها"وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين".

● أحكام التعدين التي تؤمن استغلالاً عادلاً للثروات المعدنية، فقد رتبت الشريعة حقوقاً لمن يستغلها تتناسب مع جهده ونفقته، يقول الإمام الشافعي: "ما كان فيه منفعة بلا نفقة على من حماه فليس له أن يحميه ومثل ذلك كل عين ظاهر كنفط أو قار أو كبريت".

● أحكام المياه التي توجب بذل فضلها للغير، وتوجب حق إمرارها في الملك الخاص لصالح الغير حتى لا تتعطل أرضه.

أما بالنسبة للموارد المالية، وردت أحكام تدفع نحو استغلالها وتثميرها ومن ذلك:

● النهي عن الاكتناز، يرفع مستوى الطلب ومن ثم مستوى النشاط الاقتصادي.

● تحريم الربا وهي بذلك تعفى الناتج الاجتماعي من عنصر من عناصر التكلفة غير المشروعة

● فريضة الزكاة بشروطها على الأصول النقدية بنسبة ٢,٥، وهذا يمثل حافزاً للاستثمار.

وبذلك يمكن القول إن إقامة هذه الأحكام تجعل الاقتصاد الإسلامي يتحرك على منحني إمكانية الإنتاج بلا أدنى هدر أو تعطيل للموارد وذلك شرط الكفاءة الإنتاجية.

ب- وجوب تخصيص الموارد بحسب الحاجات الفعلية للمجتمع:

يرتبط الإنتاج وتخصيص الموارد اسلامياً بالحاجة الحقيقية للمجتمع، فالحقوق معللة بالمصالح والمصالح ترتب وفق سلم أولويات كما تقضي القواعد الأصولية،

"فلا يراعى تحسيني إذا كان في مراعاته إخلال بحاجي ولا يراعى حاجي إذا كان في مراعاته إخلال بضروري"، وهذا يعني وحدة دالة الرفاهية الاجتماعية[٨].

وموضوعياً فان الاستخلاف بصفة عامة يعزز قدرة الاقتصاد على تجاوز معيار الربح الفردي إلى الربحية الاجتماعية ،بإشباع الحاجة الحقيقية للمجتمع، ولذلك فهو موافق للتفضيل الاجتماعي، ويضع أساساً راسخاً للاستثمارات في الخدمات العامة، وبذلك يمكن القول أن ضوابط الاستخلاف تؤمن الكفاءة الاقتصادية، ومن ناحية أخرى فإن عدالة التوزيع وآلياتها تمنع احتكار الأغنياء لموارد المجتمع حينما تضع بيد الفقراء وسائل الدفع التي تعزز تفضيلاتهم[٨].

ج- ترشيد استخدام الموارد وتوكيد الرقابة النوعية على الإنتاج:

إن الإسلام بمبانيه التشريعية ومنظومته القيمية يؤكد:

- وجوب استخدام الموارد بحدود الوظيفة التي تؤديها، وما خرج عن ذلك فهو سفه منهي عنه سواء أكان ذلك من الفرد أو المجتمع.
- وجوب إتقان العمل قال ﷺ: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه".

يستنتج مما سبق: أن إقامة الأحكام السابقة توفر الفرصة لإنتاج أكبر، مطابقاً للحاجات الحقيقية في المجتمع، متلزماً بالتجويد والارتقاء بنوعيته، وهذه هي شروط الكفاءة الاقتصادية التي حرص الإسلام على توفيرها للإنتاج في مجتمعه.

٢- ضوابط الاستهلاك:

ويقصد بالاستهلاك عمليات الإشباع المتوالية للحاجات الإنسان بالطيبات.

٨ - عبد الجبار السبهاني:نفس المرجع السابق.
٨ - عبد الجبار السبهاني: مقال بعنوان الانتاج في الاقتصادالاسلامي:Al-Sabhany.com

والحاجة في التصور الإسلامي هي الافتقار إلى شيء من مقومات الحياة الأساسية أو التكميلية المعتبرة شرعاً لا [٨].

وإسلامياً حق الاستهلاك ثابت لكل محتاج اليه ،سواء أكان قادراً علي الكسب أم لا،وعلة ذلك تساوي أنصبة الناس من المواردالطبيعية، فيكون المعيار العام للأخذ هو الكفاية وعدم الاضرار بحقوق الآخرين أي أن يتبقي للآخرين ما يكفي احتياجاتهم الاستهلاكية، خاصة في ظل استغلال أنصبة من تعطل عن الانتاج بعذرأم لا [٨].

ويمكن بيان أهم الضوابط الإسلامية التي تحكم الاستهلاك وهي:

أ- سلة استهلاك المجتمع المسلم تقتصر على الطيبات:

صنف الفكر الإسلامي السلع إلى مجموعتين متمايزتين وهما: مجموعة السلع الحلال، ويمكن تسميتها بالطيبات ، مجموعة السلع المحرمة ، ويمكن تسميتها بالخبائث. وهنا يظهر مبدأ وظيفية الاستهلاك في الاسلام، وهو الذي يؤكد العلاقة الغائية بين الحاجات الإنسانية المعتبرة شرعاً والسلع والخدمات المقبولة شرعاً كوسائل لإشباعها، وهو الذي يفسر استثناء الإسلام بعض الرغبات غير المشروعة وإن توهم الإنسان في إشباعها نفعاً ومتعة لأنها لا تنسجم مع الفطرة الإنسانية، ولا تنسجم مع توجه الإسلام في استكمال طاقاتها[٨].

٢) وسطية الاستهلاك:

٨ - حسين غانم، الاقتصاد الإسلامي والمشكلة الاقتصادية، (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩١).

٨) شعبان فهمي عبد العزيز:مرجع سابق،ص٢٤٠.

٨) عبد الجبار السبهاني: مقال بعنوان الاستهلاك في الاقتصادالاسلامي :.Al-Sabhany.com

الإسلام لا يضبط اتجاه الاستهلاك نحو الطيبات فقط، إنما يضبط درجته أيضاً، فالإنسان مأمور بالاستهلاك إلى الحد الذي يؤمن كامل طاقته ، ولذا فقد وضع الإسلام مجموعة من التوجيهات الإسلامية في ذلك منها :

أ – النهي عن الإسراف والتبذير والتقتير:

لقد نهى الإسلام عن التبذير والإسراف سواء أكان إنفاقاً عاماً أو خاصاً،قال تعالى ﴿والذين اذا أنفقوا لم يسرفو ولم يقترو وكان بين ذلك قواما﴾[الفرقان:٦٧]، فالإسراف منهي عنه ولو في القليل إذا كان في غير حاجة أو ضرورة.

وكذلك التبذير، وهو الإنفاق في الحرام، ولو كان قليلاً، منهي عنه أيضاً، قال تعالى ﴿وءات ذا القربي حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا﴾[الإسراء:٢٦].

ولكليهما آثار سلبية على الاقتصاد، حيث يؤديان الي تبديدٍ غير واعٍ لموارد الفرد والجماعة ويقطعان ديمومة مصادر الأموال، ويحولان دون توفر الأموال اللازمة لتحقيق أغراض الإنفاق، وعمليات الاستثمار، فهما يؤديان إلى الحرمان والفاقة والتعطل والتخلف، والسير نحو الركود الاقتصادي(٨).

ومن جهة أخرى فإن التقتير أي الإمساك عن الإنفاق في المباح وإن كان يمثل ظاهرة فردية، إلا أن أهميته قد تكون كبيرة إذ عرفنا أهمية كل فرد من أفراد المجتمع وضرورة مساهمته في الوفاء باحتياجات الآخرين من أفراد أسرته ومن يعول .

(٨) عبد الستار إبراهيم الهيتي، الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٥، ص ٥٤.

هذه الوسطية تحصن المجتمع المسلم من أنماط الاستهلاك غير الرشيدة فلا ترف ولا تبذير، وبالمقابل لا بخل ولا تقتير، فكلا الأمرين جنوح لا يتسق مع الفطرة ولا مع الشرع(٨).

ب – النهي عن الترف

الترف هو تجاوز الحد المشروع في إنفاق المال، والتنعم به مع الغطرسة، والبطر والكِبر، والخيلاء. وتدخل مجموعة السلع الترفية ضمن مجموعة السلع غير الضرورية، تلك السلع التي لا تتناسب مع طبيعة المجتمع المسلم ورسالته الإصلاحية في هذه الحياة.ومن أمثلة هذه السلع آنية الذهب والفضة، والتزين بالذهب والحرير بالنسبة للرجال ، وقد عد الإسلام الترف إثماً، وأوعد المترفين بالعذاب. حيث يترتب عليه أضرار تتمثل في تبديد الموارد الاقتصادية للمجتمع، وسوء تخصيصها وتوزيعها، والاتجاه نحو الاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار.

٣- وحدة دالة الرفاهية الاجتماعية (وحدة سلم الاستهلاك الاجتماعي):

ويعني ذلك أن يتم تخصيص الموارد بحسب سلم أولويات للحاجات الحقيقية لعموم أفراد المجتمع وليس بحسب أسعار الطلب التي يستطيع دفعها الأغنياء من أبنائه فقط , وتتأكد هذه النظرة موضوعياً من خلال نظام التوزيع الإسلامي الذي يدعم الشوريً في استخدامات الموارد، ومن خلال قوامة السياسة الشرعية التي تستهدف تحقيق مصلحة الرعية من تخصيصها(٨). فالإسلام ينظر إلى المجتمع المسلم على أنه طبقة واحدة و ومجتمع واحد، له دالة استهلاك اجتماعية موحدة.

(٨) عبد الجبار السبهاني: مقال بعنوان الاستهلاك في الاقتصادالاسلامي:Al-Sabhany.com

(٨) عبد الجبار السبهاني: مقال بعنوان الاستهلاك في الاقتصادالاسلامي:Al-Sabhany.com

٤- دخول البعد الإيثاري والجزاء الأخروي في رسم دالة المنفعة الفردية وتأثير اتجاهات سلوك المستهلك المسلم(٨). وهذا البعد يجعل سعي الفرد لتحقيق منفعته الخاصة لا يتم إلا بإشباع حاجات الآخرين، قال تعالى: ﴿ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو...﴾[البقرة: ٢١٩]، وقال أيضاً: ﴿ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة﴾[الحشر: ٩]؛ فالصدقة وجه إيجابي للإنفاق يحقق للمنفق تحصيل المنفعة الذاتية ولكن بجزاء أخروي مضاعف.

رابعاً- ضوابط السوق:

السوق هو المكان الذي تساق إليه السلع وما شابهها حيث يجتمع البائعون والمبتاعون (المشترون) فيه، فيتبادلون السلع بالسلع أو السلع بالنقود ، عاجلاً أو آجلاً بأشكال ووسائل دفع حسب ما يقتضيه الحال(٨).

يعمل النظام الاقتصادي الإسلامي في ظل سوق حرة طاهرة نظيفة خالية تماما من : الغرر والجهالة والتدليس والمقامرة والغش والاحتكار والاستغلال والمنابذة ..... الخ وكل صور البيوع التي تؤدي إلي أكل أموال الناس بالباطل، ويضبط التزام المتعاملين بذلك كل من الوازع الديني والرقابة الاجتماعية والرقابة والحكومية،

(٨) لمزيد من التفاصيل:
سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، (بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠)، ص ١٠٩
يوسف عبد الله الزامل و بوعلام بن جيلالي، النظرية الاقتصادية الإسلامية: اتجاه تحليلي، (الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١، ١٩٩٦)، ص ٢٥.
(٨) سامر مظهر قنطقجي: مفهوم السوق في الفقه الإسلامي، الموقع الالكتروني لأعمال الباحث،ص١٣، www.kantakji.com

ويجوز للدولة التدخل في السوق إذا ما حدث خلل يترتب عليه ضرر للأفراد وللمجتمع(٨).

ويمكن التعرض لضوابط السوق في الفكر الاسلامي كالتالي:

١- ضوابط تتعلق برواد السوق:

ولقد أوجب الشرع الإسلامي على رواد السوق صفاتاً وآداباً وأخلاقاً عليهم التحلي بها وهي:

- **الصدق:** لقوله ﷺ "التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء" وللمجتمع(٨).

- **الأمانة:** وهي عكس الخيانة ، لقول الله عز وجلّ ﴿والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون﴾[المؤمنون :٨] .

- **الإفصاح:** لقول رسول ﷺ "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدق البيعان وبيّنا بورك لهما في بيعهما وإن كتما وكذبا فعسى أن يربحا ربحا ويمحقا بركة بيعهما"(٨). ومحق البركة قد يكون بضياع الربح أو رأس المال أو كليهما معاً أو قد يصاب صاحبهما بمرض أو داء يذهب بما لديه.

- **النصح:** قال ﷺ "الدين النصيحة"(٨) النصيحة تعني تجاوز حد الإفصاح الذي يقصد به عدم إخفاء بيانات قد تؤدي بالطرف الآخر إلى اتخاذ قرارات خاطئة. فالمسلم مأمور بإبداء النصح، وفي هذا دعم للسلوك الفردي من خلال إبداء رأيه على شكل اقتراحات وهذه درجة أعلى في سلم الصدق والإفصاح.

(٨) د.حسين شحاته: الفروق الأساسية بين النظام الاقتصادي الإسلامي والنظم الاقتصادية الوضعية،
(٨) رواه الترمذي.١١٣٠ص٩.
(٨) صحيح البخاري:٢٠٠٨،ص١١.
(٨) صحيح مسلم ،٨٢،ص١٢.

- **البرّ:** قسّم ﷺ التجار إلى صنفين إثنين إما فاجر وإما تقيّ برّ، فقال: "إن التجار يبعثون يوم القيامة فجارا إلا من اتقى الله وبرّ وصدق"(٨)، والبرّ درجة إيمانية أعلى يوصف بها المحسن في عمله.

- **الاعتدال في الربح:** كان عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه يتجول في أسواق الكوفة ويقول: "معاشر التجار خذوا الحق تَسلموا ، ولا تردّوا قليل الربح فتحرموا كثيره". وهذه دعوة لزيادة معدلات دوران رأس المال بعدم المغالاة في رفع الأسعار خاصة إن كان المال المتجر به كثيراً كما يقول ابن خلدون: "وهذا الربح بالنسبة إلى أصل المال يسير إلا أن المال إذا كان كثيراً عظم الربح لأن القليل في الكثير(٨).

- **المسامحة:** المسامحة نوع من أنواع الكرم مطلوب من البائع والشاري وقاضي الدين. ولقد خاطب ﷺ البائع قائلاً: "زن وأرجح"(٨). وأمر قاضي الدين بالإحسان في أدائه فقال: "خيركم أحسنكم قضاء"(٨). كل ذلك دون شرط مسبق حتى لا يتحول الإحسان إلى ربا. وقد يكون الإحسان على شكل مكافأة مالية أو كلمة شكر أو دعاء أو هدية(٨).

ب- ضوابط تتعلق بالقائمون على السوق:

القائمون على السوق هم الذين فوضهم ولي الأمر بالإشراف على الأسواق لتأمين العمل بشكل منتظمٍ ، سواء سمي المحتسب كما ورد في الفقه الإسلامي أو

(٨) سنن ابن ماجه،٢١٣٧،ص١٣.
(٨)ابن خلدون ،ص٣٩٥
(٨)سنن النسائي،٤٥١٥، ص١٥.
(٨)صحيح البخاري،٢٢١٥ ،ص١٦.
(٨) سامر مظهر قنطقجي: مفهوم السوق في الفقه الإسلامي، الموقع الالكتروني لأعمال الباحث،ص١٤، www.kantakji.com

وزارة التموين أو اللجان المحاسبية غيرها(٨). **ويقوم المحتسب في السوق بمجموعة من الوظائف هي:**

- تأمين الرضا والحرية لرواد السوق ، لقوله ﷺ "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو قال حتى يتفرقا فإن صدقا وبيّنا بورك لهما في بيعهما وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما"(٨).

- مراقبة الإفصاح والبيان في البيع ، لقوله ﷺ فإن صدقا وبيّنا.

- التدخل في حال الترويج بالدعاية الكاذبة أي بصفات ليست موجودة أصلاً في السلعة ، لقوله ﷺ "ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم. قال فقرأها رسول الله ﷺ ثلاثاً ، قال أبو ذر رضي الله عنه خابوا وخسروا من هم يا رسول الله؟ قال: المسبل والمنان والمنفق سلعته بالحلف الكاذب"(٨).

- مراقبة الموازين والمكاييل ومنع التلاعب بها لقول الله تعالى ﴿فأوفوا الكيل ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها﴾[الأعراف :٨٥].

- تنظيم أعمال الوساطة والسمسرة في السوق وذلك بمنع تلقي الركبان وعدم الكذب وإظهار العيب ونهي بيع الحاضر لباد حتى تتبين جميع الظروف المتحكمة بالعرض والطلب.

(٨) نفس المرجع السابق مرجع ،ص١١.
(٨)صحيح البخاري،١٩٣٧ ،ص٢١.
(٨)صحيح مسلم ١٥٧،ص٢٢.

- تهيئة كل ما يضمن حرية الانتقال والدخول والخروج من السوق وإليها. لذلك قال ابن تيمية في تعريفه: "ورفع الضرر عن الطريق بدفع الحرج عن السابلة من الغادين والرائحين" حفاظا على حرية رواد السوق لتأمين الرضا لهم في اتخاذ القرار الأنسب وحفظ حقوقهم "(٨).

- منع الاحتكار والبيوع المنهي عنها ، ومعالجة مشكلة التسعير.

٣- البيوع المنهي عنها شرعاً: وهي

البيوع التي فيها غرر: :قال صلي الله عليه وسلم "ولا يتلقى الركبان لبيع، ولا يبع بعضكم على بيع بعض ، ولا تناجشوا ، ولا يبع حاضر لباد ، ولا تصروا الإبل والغنم ، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظر من بعد أن يحلبها فإن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعا من تمر "(٨). كما نهي عن بيع النجش وبيع الحاضر للباد وبيعي المزابنة والمحاقلة.وغيرها من البيوع التي تغرر بأحد من طرفي العقد.

-البيوع المشتملة على الربا: كبيع المسترسل وهو الشخص الذي لا يساوم ولا يعرف حقيقة السعر، وبيع العِينة كأن يقول مالك السلعة للآخر الذي يريد الاقتراض منه اشتر السلعة بعشرة نقدا وأنا أشتريها منك باثنتي عشرة لأجل.

-البيوع التي فيها ضرر متوقع: إذا كان القصد منها هو الإفساد في الأرض كبيع العنب لمن سيعصره خمرا، و البيوع التي تؤدي إلى الاحتكار والتضييق على الناس والإضرار بهم، وكذلك البيوع التي تؤدي إلى فوات صلاة يوم الجمعة.

-البيوع المقترنة بشرط مخالف للأصول الشرعية: كأن تكون السلعة محرمة أصلاً كالميتة والدم.

(٨ابن تيمية ، الحسبة في الإسلام ، ج١،ص٣٢

(٨) صحيح مسلم،٥٥،٢٧٩٠.

وبذلك يمكن القول أن التشريع الإسلامي حقق على أرض الواقع الضوابط السوقية التي توفر سبل المراقبة المستمرة ،ومحاربة الفساد والإفساد بكل أشكاله، وتوفير المنافسة المشروطة بمصلحة الجماعة ،كما ضمن حرية انتقال السلع والأشخاص، والنصح والإفصاح في البيع والشراء بما يضمن تبادل المعلومات بين جميع أطراف السوق. كل ذلك يخدم الاعمار ويوضح جلياً كفاءة ركن السوق بضوابطه المختلفة مقارنة بنظيره في الفكر الوضعي.

خامساً: ضوابط التوزيع في الإسلام

تتحقق عدالة الإسلام في التوزيع بالتكافل الاجتماعي الذي يؤمن حد الكفاية ، وهو معيار نسبي غير مستقر يتطور بتطور المجتمع ، ويعد التكافل الاجتماعي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الأفراد والدولة معا ، وبالتالي فهو حق ملزم للأفراد والدولة معا .

يقسم النظام الإسلامي أفراد المجتمع إلى ثلاث فئات توضح الدور المشترك الذي يساهم فيه العمل والحاجة في عملية التوزيع [٨]:

- الأولى تكون حصتها أو دخلها من عملية توزيع دخول عناصر الإنتاج كافية وتفيض .
- أما الثانية فيكون دخلها من عملية التوزيع كافياً لتوفير حاجاتها الأساسية والضرورية "حد الكفاف" . فواجب الدولة توفير الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي لهذه الفئة .

[٨] محمد علي تسخيري ، خمسون درسا في الاقتصاد الإسلامي ، ، ط١ ، المشرق للثقافة والنشر ، طهران ، ٢٠٠٣ ، ص ص١٨٦-١٨٧

● الفئة الثالثة فهي فئة دون حد الكفاف وهي التي لا تملك دخلاً من عملية التوزيع ، لأنه لا يمكنها أن تعمل لضعف بدني أو عاهة عقلية أو غيرها من الأسباب. لذلك تعتمد هذه الفئة على مبدأ التضامن والتكافل الاجتماعي وحده والذي ينبغي أن يكفل لها الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي .

وفي سبيل معالجة وتقليص هذه الفئة اجتماعيا -سواء بتأهيلها المجاني صحيا ونفسيا فضلاً عن الضمان والكفالة المادية لها وبجعلها قادرة على العمل- نجد أن للإسلام أحكام ضابطة في مجال التوزيع الابتدائي والوظيفي وفي مجال إعادة التوزيع. ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

١- ضوابط التوزيع الأولي:

يقصد بالتوزيع الأولي أو الابتدائي الأسباب المنشئة للملك أصلاً ، الإسلام لم يقر شيئاً منها إلا العمل الاقتصادي -كما يقر الإسلام البيع والهبة والإرث كأسباب ناقلة للملك لأنه يحترم الحرية الفردية في إطار الضوابط الموضوعية والقيمية المرعية، ويتضح ذلك مما يأتي:

- رفض الاسلام (حمى الجاهلية)، قال النبي ﷺ: "لا حمى إلا لله ورسوله".

- شرع الإسلام الإحياء باعتباره عملاً هادفاً إلى تطوير الموارد واستعادة قدرتها على الإنتاج، كسبب مسوّغ للاختصاص بالأرض "المستصلح" لقول النبي ﷺ: "من أحيا أرضاً ميتة فهي له ".

- الحق في الأرض طالما استمر توظيفها في دورة النشاط الاقتصادي .

- العمل يثبت الاختصاص بالمعدن لذا جاء تفريق الفقهاء بين المعادن الظاهرة والباطنة.

هكذا إذاً نلاحظ إن الإسلام يقيم علاقة مطّردة بين العمل ونشأة الحقوق الفردية؛ فحيثما وجد العمل وجدت ثمرته (التملك) .

٢- ضوابط التوزيع الوظيفي:

تقسم عناصر الإنتاج في الإسلام إلى عمل وأرض ورأس المال، وقد سبق الحديث تفصيلاً عن عنصر العمل ،وسنوضح طبيعة المكافأة المشروعة لكل من الأرض ورأس المال كما يلي:

(أ) الأرض: يعترف الاسلام بالأرض كأحد عناصر الانتاج، ولا ينصب اهتمامه علي عين الأرض وانما علي منفعتها، لذلك حرص الاسلام علي توسيع رقعة الأرض القابلة للزراعة، واستمراريةاستغلالها[٨]. وفيما يتعلق بالأرض نلحظ أن الإسلام ميز بين:

- الأرض البيضاء:

أي الحقول التي لا شجر فيها، وقد نهى رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح أن يؤخذ لها أجر (بدل مضمون) أو حظ (نسبة من ناتجها)، و"نهى رسول الله ﷺ عن بيع الأرض البيضاء سنتين أو ثلاثاً". ومعنى ذلك أن لا ريع لهذه الأرض على رأي فريق من الفقهاء الذين كانت لهم وجهات نظر مختلفة بصدد العقود الزراعية المتمثلة بالكراء والمخابرة والمزارعة[٨].

الأرض المشجرة: وتحكمها عقود المساقاة، التي ثبتت مشروعيتها بحديث قدوم المهاجرين، وبكونها على أصل الإباحة[٨].

(٨) شعبان فهمي عبد العزيز:مقدمة في الاقتصاد الاسلامي،مرجع سابق،ص٣٨٢.

(٨) عبد الجبارالسبهاني:التوزيع في الاقتصاد الاسلامي،مقالات في الاقتصاد الاسلامي،-Al Sabhany.com.

٨ - نفس المرجع السابق.

(ب) رأس المال: يميز الإسلام بين رأس مال النقدي ورأس مال العيني.

رأس مال نقدي:

ومكافأته حصة شائعة معلومة من الربح أو تحمل نصيبه من الخسائر، كما تقضي أحكام المضاربة والشركات الإسلامية. وتمنع مكافأته ببدل مضمون لأن ذلك هو الربا المحرم.

رأس المال العيني:

يتمثل في العدد والآلات ومكافأته أجراً مضموناً كما تقضي أحكام الإجارة على الأعيان، ولا مانع من اشتراكها في المضاربة واستحقاقها نسبة من الربح إذا تحملت المخاطرة على رأي الحنابلة الذين أجازوا المضاربة على العين التي تنمى بالعمل عليها(٨).

٣- ضوابط إعادة التوزيع:

لقد شرع الإسلام آليات تتولى إعادة توزيع المكاسب والدخول لعل أبرزها أثراً:

- آلية الإرث:

الميراث يعيد توزيع الدخول والثروات المكتسبة على أساس صلة الرحم ودرجة القرابة. ويتميز نظام الميراث إسلامياً بسعة قاعدة المستفيدين، ومحدودية قدرة المورث في التصرف بتركته، "فلا وصية لوارث" و"والثلث كثير". وبذلك يجري تفتيت الثروات،وتتسع دائرة الانتفاع بها.

- آلية الزكاة:

(٨) جهاد صبحي القطيط:دروس في الاقتصاد الاسلامي ، بدون ، كلية التجارة ،جامعة الأزهر،٢٠٠٧ ، ص١٥٢.

تعيد توزيع الدخول وبعض الثروات حولياً على أساس الحاجة. والزكاة فهي في وجهها الاقتصادي فريضة مالية دورية تجب بشروط. والزاميتها جعلتها أساساًلاعادة التوزيع والتقريب بين الدخول،حيث تعمل على:

أ- تحقيق التضامن الاجتماعي فللفقراء حق في أموال الأغنياء، وليس منة أو فضل.

ب- تساهم الزكاة في علاج الخلل بين الأغنياء والفقراء.

ج- تساهم في تحقيق التأمين الاجتماعي من خلال سهم الغارمين.

د- تساهم في علاج مشكلة البطالة.

كشفت لنا الضوابط السابقة في مراحل التوزيع أن الإسلام يرتّب هذه الضوابط انسجاماً مع تصوره الشامل للعدالة ولواجب العمارة، فما ينشده الإسلام لمجتمعه هو الكفاية لا الكفاف، وقد أشارَ الفقهاء إلى إعطاء الفقير والمسكين ما يخرجهما من الحاجة إلى أدنى مراتب الغنى وهو ما تحصل به الكفاية. اذا الاتجاه في التوزيع في الاقتصاد الإسلامي هو إعمال أصلين هما: أصل العدل، وأصل المواساة، فإعطاء المكسوب لمكتسبه الواحد أو المتعدد عدل، وإعطاء من لم يكتسب بعضاً مما اكتسبه غيره مواساة، وذلك أصل مشروعية الزكاة، وإخراج خُمس المغنم وإيثاره بما لم يكتسبه هو ولا غيره مواساة أيضاً من مثل إعطاء الفيء لمن عُيَّن له في الآية(٨).

(٨) أصول النظام الاجتماعي، محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع- تونس، ط ٢، ١٩٨٥م، ص٢٠٢.

□الخاتمة والنتائج التي تم التوصل إليها

حاول هذا البحث تتبع الفكر التنموي التقليدي في التنمية الاقتصادية، بداية من فكرة النمو الاقتصادي والتي ركزت علي التراكم المادي ،مروراً بمصطلح التنمية الاقتصادية وماشابه من أوجه قصور حاول المفكرون تلافيها من خلال التنمية المستدامة أوالتطورات المختلفة من تنمية بشرية ثم تنمية بشرية مستدامة وأخيراً التنمية الانسانية.

ثم تطرق البحث الي مصطلح الاعمار كمصطلح استخدم في الفكر الاقتصادي الاسلامي مرادفاً للتنمية، ولكنه تميز بمجموعة من الخصائص والمميزات جعلته أكثر قدرة علي تحقيق أهداف التنمية الشاملة خاصة في انطلاقه من الخصوصية الفكرية والحضارية للمجتمع المسلم.

تم من خلال هذا البحث التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها :

١. أن التنمية المستدامة تعد أشمل من التنمية البشرية , حيث تهتم جيدا برأس المال الاجتماعي.
٢. ترجع المشكلة التنموية الحالية التي تعاني منها الدول النامية، الى إغفال السياسات التنموية المطبقة في تلك الدول للأبعاد الديناميكية وعلاقات التأثير المتبادل والتغذية العكسية بين ما يخصص من استثمارات مادية لأغراض تصحيح الاختلال في الهيكل الاقتصادي، وما يخصص من استثمارات لبناء رأس المال البشري وتعزيز المقدرة البشرية.
٣. هناك فجوة عميقة بين ما تحقق من نمو في المؤشرات الاقتصادية الكمية، وبين التراجع المستمر الذي شهدته الدول النامية في المؤشرات الهيكلية وفي مقدمتها مؤشرات التنمية البشرية.

٤. إن التحرر الفكري من التقيد بالمشروع التنموي الأجنبي يجب أن يُفهم على أساس أن التخلف هو عملية مسخ فكري و ثقافي لسكان العالم الثالث، تَمثل بداية في الاستحواذ المباشر .

٥. لا يوجد مفتاح وحيد لاطلاق طاقات التنمية وضمان اطرادها . فالأمر يستلزم العمل بحزمة من المفاتيح، أي حزمة سياسات، تخاطب الأبعاد والقضايا المتعددة المشمولة في المفهوم الأوسع للتنمية ، على نحو متناسق ومتكامل وقابل للتطوير في ضوء المستجدات.

٦. لا تستطيع قوة واحدة في المجتمع ـ بمفردها ـ على إحراز التنمية ، بل إن الأمر يقتضي ـ تنشيط وتفعيل أطراف وقوى متعددة في المجتمع (الحكومة ـ القطاع الخاص ـ القطاع الأهلي) واشراكها على نحو جاد في اتخاذ وتنفيذ ومتابعة قرارات التنمية.

٧. إن اتساع مفهوم التنمية وتعدد أبعاده وعناصره، وما يترتب على ذلك من تعدد في الأهداف التنموية وتعدد في السياسات التنموية، يعني ان المتابعة الجيدة لجهود التنمية وأهدافها يجب ان تستند الى عدد كبير نسبيا من المؤشرات التنموية فلم يعد يكفي النظر الى مؤشر واحد حتى ولو كان مؤشراً مركباً.

٨. هنالك حاجة للنظر في مجموعة مؤشرات تتضافر سويا لرسم صورة جيدة عن مدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية، أو حتى عن مدى التقدم في تطبيق بعض الوسائل التي تؤدي الى هذه الأهداف ولو بعد حين.

٩. التنمية الفعلية هي التنمية الوطنية المستقلة الشاملة والمطردة. وجوهر هذه التنمية تحرير وتمكين الإنسان، وتحرير الوطن الذي ينتسب إليه.

١٠. التنمية المطلوبة لا ينبغي أن تقتصر على مجرد الطموح بزيادة مستمرة في نصيب الفرد الحقيقي الفعلي من المقسوم الاجتماعي، إنما ينبغي أن تقترن بإصلاح الاختلالات الهيكلية والبنيوية التي تعاني منها الاقتصادات المتخلفة والتي تشلُّها وتبدد قدرتها على الانطلاق. يكون أساس التنمية إنسانية الأهداف ومجتمعية الانتماء.

١١. إن مكافحة الفقر وإحراز الكفاية وجماهيرية التعليم وشمول الرعاية الصحية وإتاحة التدريب والتأهيل وتيسير الاندماج والأمان الاجتماعي وتوسيع قاعدة القرار ومشاركة متزايدة للجماهير، كل ذلك من شروط التنمية المستدامة التي تكفل سيراً حثيثاً للاقتصادات المتخلفة في مدارج النمو والارتقاء.

١٢. يقر الفكر الإسلامي التنمية المستدامة ويعتبرها هدفاً أصيلاً من أهداف مجتمعة لأنها شرط الكفاية لأبناء المجتمع، وشرط لاستجماع مستلزمات أمنه الغذائي واستقلاله الاقتصادي، وهي وسيلته كذلك لاستجماع أسباب القوة التي يؤمر باستجماعها تحصيناً للذات ونهوضاً بتكاليف الدعوة والتبليغ.

١٣. يفرق المجتمع المسلم بين الغايات والوسائل بوضوح، فهو مجتمع يستهلك ليعيش لا يعيش ليستهلك، لكن الاستهلاك "الوظيفي" بذاته يصبح فريضة وتكليفاً شرعياً فهو من مقاصد التشريع.

١٤. إن تحقيق أكبر ناتج ممكن من الموارد المتاحة وموافقة هذا الناتج للتفضيل الاجتماعي هدف تتمثل فيه العقلانية والرشد الذي امتدحه القرآن، كما إن السعي لتنمية الناتج عبر الزمن أمر مطلوب في مغالبة النمو السكاني وتنامي الحاجات الفردية والاجتماعية، فالنظرة السلبية للحياة الاقتصادية ولأهدافها لا تتسق مع

رؤية الإسلام الحقيقية، وهي لا تعبر إلا عن تصورات سقيمة وسلبية تجاه الحياة ومجرياتها.

١٥. إن عدالة التوزيع دون إنتاج هي توزيع للفقر والبؤس وهذا ما لا يقره الفكر الإسلامي .

١٦. الاعمار فكر متكامل, فوفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو احتكار لا يقره الإسلام، كما إن فقدان المسلمين للقوة التقنية ويعرضهم لأخطار النفوذ الغربي والشرقي المتزايد، ويمنح الدول الغنية أكثر من فرصة لإعاقة التنمية الإسلامية واستبعاد النهضة الحقيقية في العالم الإسلامي.

١٧. إن تحقيق التنمية في المجال العلمي لن يكون إلا بمكافحة الأمية وربط التعليم العام والجامعي خاصة بواقع المجتمع وتوجيهه لخدمة احتياجاته وتطوره، وقيام مراكز معلومات وأكاديميات للعلوم ومعامل تجريبية لاختيار التقنية المناسبة.

١٨. لا يقبل الإسلام تنمية رأسمالية تضمن حرية التعبير ولا تضمن لقمة الخبز، كما لا يقبل تنمية شيوعية قد تضمن لقمة الخبز لكنها تلغي حرية التعبير .